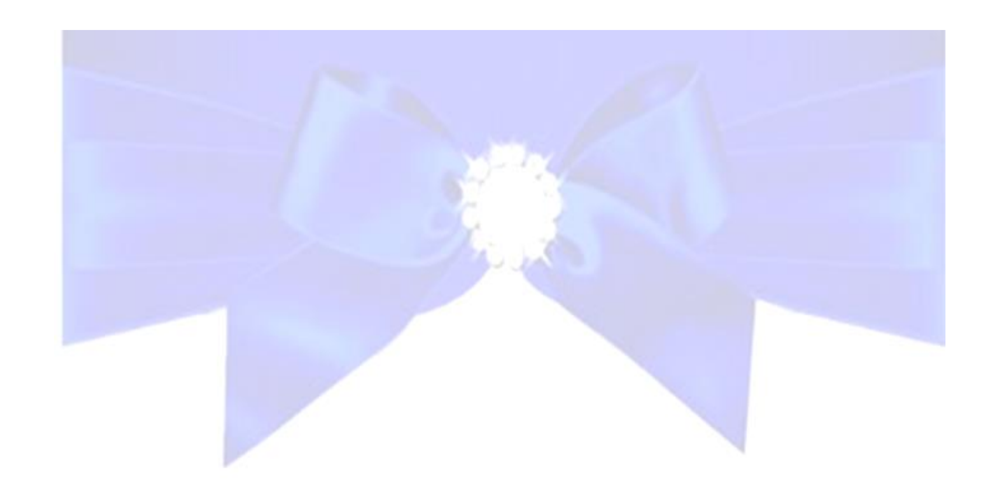


مسألة
القدر المشترك
والقدر المميز
تأليف
أ. د. محمد بن خليفة التَّميمي



مسألة

القـــدر المشترك

والقـــدر المميز



المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبدُه ورسولُه- صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا-.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عِمْرَان : ١٠٢]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النِّسَاء : ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأَحْزَاب : ٧٠ - ٧١].

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ، وَكُلَّ ضَلاَلَةٍ فِي النَّارِ.

هذه بحث لطيف أسميته: [**مسألة القدر المشترك والقدر المميز**] أكتبه لطلبة العلم المتخصصين محاولًا شرح هذه المسألة وجمع جوانبها وتشعباتها وتفرعاتها ومصطلحاتها.

وقد وقفت على بعض البحوث الحديثة في المسألة فوجدت أكثرها لم تتجاوز مرحلة النقول وجمع الأقوال دون تحليل وترتيب وربط وفهم دقيق، فلم تضف جديدًا ولم تقم شيئًا مفيدًا، بالرغم من أهمية المسألة وقيمتها وفائدتها العالية في أبواب شتى من فنون العلم، فأحببت أن أدلو بدلوي مع الدلاء لتجلية المسألة بأبعادها الثلاثية وهي:

- **الجانب الاصطلاحي.**
- **والجانب اللغوي.**
- **والجانب الشرعي.**

وذلك لتعلق المسألة بهذه الجوانب جميعها، فقد ألبست المسألة هذه الأبواب جميعها، فتارة تناقش وتعرض في جانبها الاصطلاحي، وتارة أخرى في جانبها اللغوي، وتارة ثالثة في جانبها الشرعي، وتارة رابعة تعرض من جميع هذه الجوانب كلها.

وجعلت البداية لشرح أهمية المسألة، ومن ثم تحدثت عن الجانب الاصطلاحي لأنه الجانب الأكثر استعمالاً في الكلام عن هذه المسألة أثناء عرضها ومناقشتها، ثم يأتي الجانب اللغوي، ويليه الجانب الشرعي الذي لا يمكن فيه أن يتصور ويفهم إلا مع الجانبين السابقين، ولكل جانب منها تفاصيل سيتم توضيحها وبسطها.

وقسمت البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: أهمية مسألة القدر المشترك.

المبحث الثاني: الجانب الاصطلاحي للمسألة.

المبحث الثالث: الجانب اللغوي للمسألة.

المبحث الرابع: الجانب الشرعي للمسألة.

الخاتمة ولخصت فيها بعض النقاط المهمة في المسألة.

والأمر الذي أتوخاه من المطلع على هذا البحث–لتحصيل الفائدة المرجوة منه–أن تتوفر لديه ثلاثة أمور قال عنها ابن تيمية: "المعاني الدقيقة تحتاج إلى:

١–إصغاء

٢–واستماع

٣–وتدبر"(١).

فيرجى مراعاة ذلك لتحصيل الثمرة المرجوة من تأليف هذا البحث، فبعض المسائل دقيقة يحتاج الأمر فيها إلى شيء من البسط والشرح والتفصيل وتسليط الضوء على أكثر من جانب وبشكل مستقل بغية الوصول إلى الهدف والغاية، فالمقدمات–كما هو معلوم–تسبق النتائج، وهذا ما سلكته في عرض المسألة، فأرجو أن أكون قد وفقت في عرض هذه الجوانب.

ولا أدعي الإحاطة ولكن حسبي من القلادة ما أحاط بالعنق وذلك بغية التبسيط والتسهيل لفهم المسألة بعيدًا عن التعقيد والتطويل–إن كنت وفقت لذلك–.

سائلًا الله عز وجل أن ينفع بما كتبت، وأن يجعله عملًا صالحًا ولله خالصًا، وبالله التوفيق ومنه أستمد العون والتسديد.

---

(١) العقود الدرية في مناقب ابن تيمية لابن عبد الهادي ص: ١٥٢.

المبحث الأول

أهمية مسألة القدر المشترك

تبرز أهمية هذه المسألة في عدة اعتبارات:

أولا: أن مسألة القدر المشترك والقدر المميز مسألة عامة لا تختص بعلم بعينه ولا بباب بعينه.

فهي مسألة داخلة في عدة فنون منها: اللغة، والتفسير، وشروح الحديث، والعقيدة، والفقه، وأصول الفقه وغيرها من فنون العلوم الشرعية وعلوم اللغة العربية، فهي لا تختص باب الأسماء والصفات وحده-كما قد يظنه البعض-.

وسأضرب بعض الأمثلة على ذلك فبالمثال يتضح المقال.

المثال الأول:

قال الإمام ابن القيم: "فأحظى الناس بالحق وأسعدهم به الذي يقع على الخصائص المميزة الفارقة ويلغي القدر المشترك فيحكم بالقدر الفارق على القدر المشترك ويفصله به.

وأبعدهم عن الحق والهدى:

١- من عكس هذا السير وسلك ضد هذه الطريق فألغى الخصائص الفارقة وأخذ القدر المشترك وحكم به على القدر الفارق.

٢-وأضل منه من أخذ خصائص كل من النوعين فأعطاها للنوع الآخر.

فهذان طريقا أهل الضلالة اللتان يرجع إليهما جميع شعب ضلالهم وباطلهم.

مثال ذلك: أن أعداء الرسل المكذبين لهم الجاحدين لما جاءوا به من الحق لما أرادوا تلبيس الحق الذي جاءوا به بالباطل، أخذوا بينه وبين الباطل قدرًا مشتركًا، ثم ألغوا القدر الفارق وما اختص به أحد النوعين، فقالوا: هذا الرسول شاعر، وكاهن، ومجنون، وطالب ملك ورياسة وصيت في العالم؛ فأخذوا قدرًا مشتركا بين الشعر وبين كلامه الذي جاء به من الترغيب والترهيب وحسن التعبير عن المعاني باللفظ الذي يروق المسامع ويهز القلوب ويحرك النفوس؛ فقالوا: هو شاعر، وهذا شعر وضربوا عن الخصائص الفارقة صفحًا.

وقالوا: هو كاهن لأن الكاهن كان عندهم معروفًا بالإخبار عن الأمور الغائبة التي لا يخبر بها غيره وكذلك هذا المدعي لذلك مثله.

وقالوا: مجنون لأن المجنون يقول ويفعل خلاف ما اعتاده الناس.

وقالوا: ساحر لأن الساحر يأخذ بالقلوب والعيون ويحبب تارة وينفر أخرى؛ ولهذا قال لهم الوليد بن المغيرة وقد سألوه ماذا يقولون للناس في أمر محمد، ففكر وقدر ورأى أن أقرب ما يقولون هو ساحر لأنه يفرق بين المرء وزوجه، ومحمد يفعل ذلك فإن المرأة إذا أسلمت دون زوجها أو أسلم زوجها دونها وقعت الفرقة بينهما والعداوة.

وكذلك قولهم عن القرآن: أساطير الأولين أخذوا قدرًا مشتركًا بينهما وهو جنس الإخبار عما أخبر عنه الأولون.

وهكذا قولهم: هو طالب ملك ورياسة وصيت.

والمقصود أن كل مبطل فإنه يتوصل إلى باطله بهذه الطريق، ثم يلبس ما يدعو إليه خصائص الحق وما ينفر عنه خصائص الباطل، وهذا شأن الساحر فكلامه يخرج الحق في صورة الباطل فينفر عنه، والباطل في صورة الحق فيرغب فيه"(١).

المثال الثاني:

قال ابن تيمية: "والعبادة: عبادة الله وحده لا شريك له ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴿٣٦﴾﴾ [النُّور : ٣٦] ﴿رِجَالٌ﴾ [النُّور : ٣٧]. وهذا المعنى يقرر قاعدة اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم. وينهى أن يشبه الأمر الديني الشرعي بالطبيعي البدعي لما بينهما من القدر المشترك كالصوت الحسن ليس هو وحده مشروعًا حتى ينضم إليه القدر المميز كحروف القرآن فيصير المجموع من المشترك والمميز هو الدين النافع"(٢).

ثانيًا: أن هذه المسألة تعتبر من أساسيات اللغة العربية بل أحد مميزاتها.

قال ابن القيم: "الأسماء قد تتنوع إمَّا بحسب صفاتها في أنفسها، وإمَّا بحسب متعلقها، وهو المحبوب المكروه، لما في لغة العرب من التفريق بين اللفظين لأدنى فرق بين المعنيين لقوة التمييز في عقولهم وألسنتهم، بخلاف الأُمم الذين يضعف فيهم التمييز، فإنهم يغلب عليهم الاقتصار على القدر المشترك في العقل واللسان.

---

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ٤/ ١٢١٦-١٢١٨

(٢) مجموع الفتاوى ١/ ٧٧.

وثبوت تلك الفروق اللفظية في المعاني والألفاظ لا يمنع ثبوت القدر المشترك بينها الذي تدركه سائر الأُمم، فيجب إثبات القدر المشترك والقدر المميز"[١].

وفي هذا الإطار يقول ابن عبد الهادي: "ثم إنه في اللغة يكون موضوعًا للقدر المشترك، ثم يغلب عُرْف الاستعمال على استعماله في هذا تارةً وفي هذا تارة. فيبقى دالًّا بِعُرف الاستعمال على ما به الاشتراك والامتياز. وقد تكون قرينة مثل لام التعريف أو الإضافة تكون هي الدالَّة على ما به الامتياز.

مثال ذلك:

اسم الجنس إذا غلب في العُرْف على بعض أنواعه، كلفظ «الدابة» إذا غلب على الفَرَس، قد نُطلقه على الفَرَس باعتبار القَدْر المشترك بينها وبين سائر الدواب، فيكون متواطئًا. وقد نُطلقه باعتبار خصوصية الفَرَس، فيكون مشتركًا بين خصوص الفَرَس وعموم سائر الدواب، ويصير استعماله في الفَرَس تارةً بطريق التواطؤ، وتارة بطريق الاشتراك.

وهكذا اسم الجنس إذا غلب على بعض الأشخاص وصار عَلَمًا بالغَلَبة، مثل ابن عُمر والنجم، فقد نُطلقه عليه باعتبار القَدْر المشترك بينه وبين سائر النجوم وسائر بني عمر، فيكون إطلاقه عليه بطريق التواطؤ، وقد نطلقه باعتبار ما به يمتاز عن غيره من النجوم، ومن بني عمر، فيكون بطريق الاشتراك بين هذا المعنى الشخصي، وبين المعنى النوعي.

---

(١) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ٢/ ١٠٢٢.

=

وهكذا كلّ اسمٍ عامّ غلب على بعض أفراده، يصحّ استعماله في ذلك الفرد بالوضع الأول العام فيكون بطريق التواطؤ، وبالوضع الثاني فيصير بطريق الاشتراك"[١].

ثالثًا: أنها تعتبر من أهم مسائل باب الأسماء والصفات وأدقها.

فمسألة القدر المشترك لها تعلقها بعدة مسائل في هذا الباب، وبفهمها تزول إشكالات كثيرة كانت سببًا لغلط كثير من المخالفين في هذا الباب.

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية لأهمية ذلك في البعض من كتبه، ومن ذلك:

قال ابن تيمية: "وهذا الموضع من فهمه جيداً، وتدبره، زالت عنه عامة الشبهات، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام"[٢].

وقال-رحمه الله- "فإنه مقام زلت فيه أقدام، وظلت فيه أحلام، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم"[٣].

وقال عنها كذلك: "ومن فهم هذه الحقائق الشريفة، والقواعد الجليلة النافعة: حصل له من العلم والمعرفة والتحقيق والتوحيد والإيمان، وانجاب عنه من الشبه والضلال والحيرة ما يصير به في هذا الباب من أفضل الذين أنعم

---

(١) العقود الدرية في مناقب ابن تيمية لابن عبد الهادي ص: ١٥٢-١٥٣.

(٢) التدمرية، ص: (١٢٨).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم-ت: الفقي، ص: (٤٦٤).

=

الله عليهم، غير المغضوب عليهم، ولا الضالين، ومن سادة أهل العلم والإيمان"[١].

رابعًا: أن في معرفة هذه المسألة سلامة من داء التعطيل وداء التشبيه.

قال ابن تيمية: "وأهل السنة والجماعة لما أثبتوا القدر المشترك في معاني صفات الخالق سبحانه والمخلوق سلموا بذلك من التعطيل.

ولما أثبتوا القدر المتميز والفارق بينهما في لحقائق سلموا من التشبيه.

فبإثباتهم لهذا القدر المشترك والقدر المميز توسطوا القول بين التعطيل والتمثيل"[٢].

قال أبو الحسن الأشعري رحمه الله: في معرض كلامه عن إثبات صفات الله: "وأن وصفه بذلك لا يوجب شبهة لمن وصف من خلقه بذلك من قبل الشيئين لا يشبهان بغيرهما، ولا باتفاق أسمائهما، وإنما يشبهان بأنفسهما، فلما كانت نفس الباري تعالى غير مشبهة لشيء من العالم بما ذكرناه آنفاً، لم يكن وصفه بأنه حي وقادر وعالم يوجب تشبهه لمن وصفناه بذلك منا، وإنما يوجب اتفاقهما في ذلك اتفاقا في حقيقة الحي والقادر والعالم، وليس اتفاقهما في حقيقة ذلك يوجب تشابها بينهما، ألا ترى أن وصف الباري عز وجل بأنه موجود ووصف الإنسان بذلك لا يوجب تشابهاً بينهما، وإن كانا قد اتفقا في حقيقة الموجود، ولو وجب تشابههما بذلك لوجب تشابه السواد والبياض بكونهما موجودين، فلما لم يجب بذلك بينهما تشابه، وإن كانا قد اتفقا في

---

(١) شرح حديث النزول، ص: (١١٢)، وضمن مجموع الفتاوى (٥/ ٣٥١)، وانظر: المرجع السابق (٥/ ٣٣٠-٣٣١)، منهاج السنة النبوية (٢/ ١١٨)، بدائع الفوائد (١/ ١٧٣). (٢/ ٣١٤).

(٢) انظر: شرح حديث النزول ص: ٨٠-٨١. والصفدية ص: ١٠-١٠٢.

حقيقة الموجود لم يجب أن يوصف الباري عز وجل بأنه حي عالم قادر، ووصف الإنسان بذلك تشابههما، وإن اتفقا في حقيقة ذلك، وإن كان الله عز وجل لم يزل مستحقاً لذلك، والإنسان مستحقًا لذلك عند خلق الله ذلك له وخلق هذه الصفات فيه"[١].

خامسًا: أن في إثبات القدر المشترك والقدر الفارق رد على من نفى حقيقة صفات الله تعالى قال بالمجاز في باب الأسماء والصفات.

قال ابن تيمية: "فلله حقيقة اختص بها تباين سائر الخلائق ولا يعلمها العباد وبالجملة فليس أحد يعلم حقيقة الرب كما يعلم الرب نفسه، وقد قال إمام الأئمة صلى الله عليه وسلم ((لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك))[٢]"[٣].

فالصفات الإلهية فيها هذا القدر المشترك المتوارد إلى الأذهان، وهو كلي بهذا المعنى، فإذا أضفنا هذا القدر المتبادر في الذهن إلى الله سبحانه وتعالى كان له معنى يختص به سبحانه لا يدخل فيه سواه ولم يكن مثله تعالى أحد، وإن أضفناه للبشر كان لهم ما يليق بهم.

قال الإمام محمد بن علي الكرجي القصاب (ت: ٣٦٠هـ): " كل صفة وصف الله بها نفسه، أو وصفه بها رسوله فليست صفة مجاز، ولو كانت

---

(١) رسالة إلى أهل الثغر ٢١٣-٢١٤.

(٢) أخرجه مسلم (٤٨٦)، وأبو داود (٨٧٩)، والترمذي (٣٤٩٣)، والنسائي (١١٣٠)، وابن ماجه (٣٨٤١) واللفظ له، وأحمد (٢٥٦٥٥).

(٣) بيان تلبيس الجهمية ٥/ ٤٤٠.

=

صفة مجاز، لتحتم تأويلها، ولقيل: معنى البصر كذا، ومعنى السمع كذا، ولفسرت بغير السابق إلى الأفهام، فلما كان مذهب السلف إقرارها بلا تأويل، علم أنها غير محمولة على المجاز، وإنما هي حق بين . "(١)

(١) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢١٣-٢١٤.

المبحث الثاني

الجانب الاصطلاحي للمسألة

يجد الباحث في هذه المسألة الحاجة إلى استحضار عدد من المصطلحات العقلية المستعملة في هذه المسألة والتي ترتبط بالنقاش الدائر فيها فلابد من تصورها قبل الخوض في تفاصيل النزاع الواقع فيها ومن تلك المصطلحات:

- **أولاً: مراتب وجود الشيء.**
- **ثانياً: القدر المشترك والقدر المميز.**
- **ثالثاً: الكليات الخمس.**

وسأتكلم عن هذه المصلحات مع ربطها بموضوع هذه القاعدة لتقريب فهمها.

أولاً: مراتب وجود الشيء.

لكل شيء أربع مراتب:

- وجود في الأعيان.
- ووجود في الأذهان.
- ووجود في اللسان.
- ووجود في البنان.

- وجود عيني وعلمي ولفظي ورسمي[١].

قال ابن القيم رحمه الله: "الشيء له أربعة مراتب:

- المرتبة الأولى: مرتبة في الأعيان والمراد. بها وجوده العيني.
- والمرتبة الثانية: مرتبة في الأذهان، والمراد. بها وجوده الذهني.
- والمرتبة الثالثة: مرتبة في اللسان، والمراد بها وجوده اللفظي.
- والمرتبة الرابعة: مرتبة في الخط، والمراد بها وجوده الرسمي."[٢].

وهذا التقسيم الإحاطة به مفيدة لأنه يرد كثيراً في هذه المسألة حيث يفرق بين الوجود الذهني والوجود العياني أو الخارجي، ومن ذلك على سبيل المثال:

- قول شيخ الإسلام ابن تيمية: "والكليات التي يتفق فيها الشيئان إنما هي في الأذهان لا في الأعيان، فليس في الموجودات الخارجية اثنان اشتركا في شيء فضلا عن أن يكون الخالق تعالى مشاركا لغيره في شيء من الأشياء سبحانه وتعالى.[٣]"

  ويلاحظ في هذا النص استعمال مصطلح "الكليات" وهذا يقودنا لشرح هذا المصطلح كما سيأتي.

- وقوله أيضاً: "وبينّا أن الصواب هو أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج، بخلاف الماهية التي في الذهن، فإنها مغايرة

---

(١) مجموع القتاوى ٢/ ١٥٧.

(٢) انظر: مختصر الصواعق ٢/ ٣٠٤، ٣٠٥، ومجموع الفتاوى ٦/ ٦١.

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٥ /١٨٣)

=

للموجود في الخارج، وأن لفظ الذات والشيء والماهية والحقيقة ونحو ذلك"(١).

قال ابن تيمية رحمه الله: "قَدْ عُرِفَ أَنَّ الْأَشْيَاءَ لَهَا:

- وُجُودٌ فِي " الْأَعْيَانِ "
- وَوُجُودٌ فِي " الْأَذْهَانِ "
- وَوُجُودٌ فِي " اللِّسَانِ "
- وَوُجُودٌ فِي " الْبَنَانِ "
- وَهُوَ: الْعَيْنِيُّ وَالْعِلْمِيُّ وَاللَّفْظِيُّ وَالرَّسْمِيُّ.

ثُمَّ قَالَ: مَنْ قَالَ: إنَّ الْوُجُودَ الْعَيْنِيَّ وَالْعِلْمِيَّ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ وَالْأُمَمِ؛ بِخِلَافِ اللَّفْظِيِّ وَالرَّسْمِيِّ فَإِنَّ اللُّغَاتِ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأُمَمِ كَالْعَرَبِيَّةِ وَالْفَارِسِيَّةِ وَالرُّومِيَّةِ وَالتُّرْكِيَّةِ. وَهَذَا قَدْ يَذْكُرُهُ بَعْضُهُمْ فِي "كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى" أَنَّهُ هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأُمَمِ دُونَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَخْتَلِفُ؛ كَمَا هُوَ قَوْلُ الْكُلَّابِيَة وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَيَضُمُّونَ إلَى ذَلِكَ أَنَّ كُتُبَهُ إنَّمَا اخْتَلَفَتْ لِاخْتِلَافِ لَفْظِهَا فَقَطْ؛ فَكَلَامُهُ بِالْعِبْرِيَّةِ هُوَ التَّوْرَاةُ وَبِالْعَرَبِيَّةِ هُوَ الْقُرْآنُ كَمَا يَقُولُونَ: إنَّ " الْمَعْنَى الْقَدِيمَ " يَكُونُ أَمْرًا وَنَهْيًا وَخَبَرًا؛ فَهَذِهِ صِفَاتٌ عَارِضَةٌ لَهُ؛ لَا أَنْوَاعٌ لَهُ. وَيَذْكُرُ بَعْضُهُمْ هَذَا الْقَوْلَ مُطْلَقًا فِي "أُصُولِ الْفِقْهِ" فِي مَسَائِلِ اللُّغَاتِ وَيَذْكُرُهُ بَعْضُهُمْ فِي مَسْأَلَةِ الِاسْمِ وَالْمُسَمَّى وَأَسْمَاءِ اللَّهِ"الْحُسْنَى كَأَبِي حَامِدٍ.

---

(١) الرسالة التدمرية (١ /١٢٥ -١٣١)

قُلْت: وَهَذَا الْقَوْلُ فِيهِ نَظَرٌ وَبَعْضُهُ بَاطِلٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَلْفَاظَ اللُّغَاتِ (مِنْهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ كَالتَّنُّورِ وَكَمَا يُوجَدُ مِنْ الْأَسْمَاءِ الْمُتَّحِدَةِ فِي اللُّغَاتِ. وَمِنْهَا: مُتَنَوِّعٌ كَأَكْثَرِ اللُّغَاتِ وَاخْتِلَافُهَا اخْتِلَافَ تَنَوُّعٍ لَا تَضَادٍّ؛ كَاخْتِلَافِ الِاسْمَيْنِ لِلْمُسَمَّى الْوَاحِدِ. وَكَذَلِكَ مَعَانِي اللُّغَاتِ؛ فَإِنَّ " الْمَعْنَى الْوَاحِدَ " الَّذِي تَعْلَمُهُ الْأُمَمُ؛ وَتُعَبِّرُ عَنْهُ كُلُّ أُمَّةٍ بِلِسَانِهَا؛ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ الْمَعْنَى وَاحِدًا بِالنَّوْعِ فِي الْأُمَمِ؛ بِحَيْثُ لَا يَخْتَلِفُ كَمَا يَخْتَلِفُ اللَّفْظُ الْوَاحِدُ بِالْعَرَبِيَّةِ. وَقَدْ يَكُونُ تَصَوُّرُ ذَلِكَ الْمَعْنَى مُتَنَوِّعًا فِي الْأُمَمِ مِثْلَ: أَنْ يَعْلَمَهُ أَحَدُهُمْ بِنَعْتٍ وَيُعَبِّرَ عَنْهُ بِاعْتِبَارِ ذَلِكَ النَّعْتِ وَتَعْلَمُهُ الْأُمَّةُ الْأُخْرَى بِنَعْتٍ آخَرَ وَتُعَبِّرُ عَنْهُ بِاعْتِبَارِ ذَلِكَ النَّعْتِ كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَأَسْمَاءِ رَسُولِهِ وَكِتَابِهِ وَكَثِيرٍ مِنْ الْأَسْمَاءِ الْمُعَبَّرِ بِهَا عَنْ الْأَشْيَاءِ الْمُتَّفَقِ عَلَى عِلْمِهَا فِي الْجُمْلَةِ " فَتُكْرِي وَخَدَّايَ وَنَسَتْ شَكَّ " وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَإِنْ كَانَتْ أَسْمَاءَ لِلَّهِ تَعَالَى فَلَيْسَ مَعْنَاهَا مُطَابِقًا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ لِمَعْنَى اسْمِ""اللَّهِ؛ وَكَذَلِكَ "بيغنير وَبِهَشِمِ" وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَلِهَذَا إذَا تَأَمَّلْت الْأَلْفَاظَ الَّتِي يُتَرْجَمُ بِهَا الْقُرْآنُ-مِنْ الْأَلْفَاظِ الْفَارِسِيَّةِ وَالتُّرْكِيَّةِ وَغَيْرِهَا-تَجِدْ بَيْنَ الْمَعَانِي نَوْعَ فَرْقٍ وَإِنْ كَانَتْ مُتَّفِقَةً فِي الْأَصْلِ كَمَا أَنَّ اللُّغَتَيْنِ مُتَّفِقَتَانِ فِي الصَّوْتِ وَإِنْ اخْتَلَفَتَا فِي تَأْلِيفِهِ؛ وَقَدْ تَجِدُ التَّفَاوُتَ بَيْنَهَا أَكْثَرَ مِنْ التَّفَاوُتِ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ "الْمُتَكَافِئَةِ"-الْوَاقِعَةِ بَيْنَ الْمُتَرَادِفَةِ وَالْمُتَبَايِنَةِ-كَالصَّارِمِ وَالْمُهَنَّدِ؛ وَكَالرَّيْبِ وَالشَّكِّ وَالْمَوْرِ وَالْحَرَكَةِ وَالصِّرَاطِ وَالطَّرِيقِ.

وَتَخْتَلِفُ اللُّغَتَانِ أَيْضًا فِي قَدْرِ ذَلِكَ الْمَعْنَى وَعُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ؛ كَمَا تَخْتَلِفُ فِي حَقِيقَتِهِ وَنَوْعِهِ وَتَخْتَلِفُ أَيْضًا فِي كَيْفِيَّتِهِ وَصِفَتِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. بَلْ النَّاطِقَانِ بِالِاسْمِ الْوَاحِدِ بِاللُّغَةِ الْوَاحِدَةِ يَتَصَوَّرُ أَحَدُهُمَا مِنْهُ مَا لَمْ يَتَصَوَّرْ الْآخَرُ حَقِيقَتَهُ وَكَمِّيَّتَهُ وَكَيْفِيَّتَهُ وَغَيْرَ ذَلِكَ؛ فَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِالِاسْمِ

الْوَاحِدِ لَا يَتَّحِدُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ فِي قَلْبِ النَّاطِقِينَ؛ بَلْ وَلَا فِي قَلْبِ النَّاطِقِ الْوَاحِدِ فِي الْوَقْتَيْنِ؛ فَكَيْفَ يُقَالُ إنَّهُ يَجِبُ اتِّحَادُهُ فِي اللُّغَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ.

يُوَضِّحُ ذَلِكَ أَنَّ مَا تَعْلَمُهُ الْمَلَائِكَةُ مِنْهُ لَيْسَ عَلَى حَدِّ مَا يَعْلَمُهُ الْبَشَرُ، وَمَا يَعْلَمُهُ اللَّهُ فِيهِ لَيْسَ عَلَى حَدِّ مَا تَعْلَمُهُ الْمَلَائِكَةُ؛ لَكِنَّ الِاخْتِلَافَ اخْتِلَافُ تَنَوُّعٍ لَا تَضَادَّ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إنَّ مَعَانِيَ الْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ سَوَاءٌ فَفَسَادُهُ مَعْلُومٌ بِالِاضْطِرَارِ فَإِنَّا لَوْ عَبَّرْنَا عَنْ مَعَانِي الْقُرْآنِ بِالْعِبْرِيَّةِ وَعَنْ مَعَانِي التَّوْرَاةِ بِالْعَرَبِيَّةِ لَكَانَ أَحَدُ الْمَعْنَيَيْنِ لَيْسَ هُوَ الْآخَرَ، بَلْ يُعْلَمُ بِالِاضْطِرَارِ تَنَوُّعُ مَعَانِي الْكُتُبِ وَاخْتِلَافُهَا اخْتِلَافَ تَنَوُّعٍ أَعْظَمَ مِنْ اخْتِلَافِ حُرُوفِهَا؛ لِمَا بَيْنَ الْعَرَبِيَّةِ وَالْعِبْرِيَّةِ مِنْ التَّفَاوُتِ؛ وَكَذَلِكَ مَعَانِي الْبَقَرَةِ لَيْسَتْ هِيَ مَعَانِي آل عِمْرَانَ. وَأَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ جَعْلُ الْأَمْرِ هُوَ الْخَبَرُ. وَلَا يُنْكَرُ أَنَّ هَذِهِ الْمُخْتَلِفَاتِ قَدْ تَشْتَرِكُ فِي حَقِيقَةٍ مَا كَمَا أَنَّ اللُّغَاتِ تَشْتَرِكُ فِي حَقِيقَةٍ مَا فَإِنْ جَازَ أَنْ يُقَالَ: إنَّهَا وَاحِدَةٌ مَعَ تَنَوُّعِهَا: فَكَذَلِكَ اللُّغَاتُ سَوَاءٌ بَلْ اخْتِلَافُ الْمَعَانِي أَشَدُّ.

أَمَّا دَعْوَى كَوْنِ أَحَدِهِمَا صِفَةً حَقِيقِيَّةً وَالْأُخْرَى وَضْعِيَّةً: فَلَيْسَ كَذَلِكَ وَهَذَا مَوْضِعٌ يُنْتَفَعُ بِهِ فِي "الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ" وَ "فِي أُصُولِ الدِّينِ" وَ " الْفِقْهِ " وَفِي مَعْرِفَةِ "تَرْجَمَةِ اللُّغَاتِ".

وَأَيْضًا: لَمْ يَجْرِ الْعُرْفُ بِأَنَّ اللُّغَةَ الْوَاحِدَةَ وَاللَّفْظَ الْوَاحِدَ يَكُونُ النُّطْقُ بِهِ مِنْ جَمِيعِ النَّاطِقِينَ عَلَى حَدٍّ وَاحِدٍ لَيْسَ فِيهِ تَفَاوُتٌ أَصْلًا فَإِنْ حَصَلَ الْمَقْصُودُ بِالْجَمِيعِ فَكَذَلِكَ الْمَعْنَى الْوَاحِدُ فَإِنَّ اللُّغَاتِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ فَقَدْ يَحْصُلُ أَصْلُ

الْمَقْصُودِ بِالتَّرْجَمَةِ فَكَذَلِكَ الْمَعَانِي: فَإِنَّ التَّرْجَمَةَ تَكُونُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى. وَلِهَذَا سَمَّى الْمُسْلِمُونَ ابْنَ عَبَّاسٍ تُرْجُمَانَ الْقُرْآنِ وَهُوَ يُتَرْجِمُ اللَّفْظَ."(١)

ثانياً: الكليات الخمس.

الكليات في المنطق الصوري: هي الحقائق المجردة التي لا تقع تحت حكم الحواس، وتدرك بالعقل.

هي خمس:

- ❖ (النوع): كالإنسان،
- ❖ و(الجنس): كالحيوان.
- ❖ و(الفصل): كالنطق للإنسان.
- ❖ و(الخاصة): كالضاحك للإنسان.
- ❖ (العامة) : كالماشي للإنسان أيضا.

ويقال لها باليونانية إيساغوجي.

الكليات الخمس المشتركة في الخارج هي خمس كليات: الجنس، والنوع، والفصل، والعرض الخاص، والعرض العام.

والكلي ينقسم إلى: (ذاتي) و(عرضي).

- ❖ فـ(الذاتي): محمول يقوم به الموضوع في ماهيته. وهو أقسام ثلاثة: (نوع) و(جنس) و(فصل).

---

(١) مجموع الفتاوى:٦/ ٦١-٦٥.

❖ أما (العرضي): فهو محمول لا تتقوّم به ماهية الموضوع. أو هو محمول خارجٌ عن الموضوع. وهو قسمان: (عرض خاص) و(عرض عام)

و**هذه** الكليات يطلق عليها مسمى القدر المشترك أي أن بينها قدر مشترك في الذهن لا في الخارج.

أما عن تعريفاتها وأمثلتها:

الأول: (النوع)

وتعريفه:

هو الكلي الذي كانت أفراده متفقة في الحقيقة، وكان هو تمام حقيقة أفراده.

مثاله:

(الإنسان) الذي أفراده: (زيد، وعمرو، وخالد) وغيرهم فإن حقيقتهم واحدة والاختلافات الموجودة بينهم في الطول والقصر، واللون، وغيرهما إنما هي اختلافات عارضية، لا ذاتية، فذات الطويل، وذات القصير، وذات الأبيض اللون، وذات الأسود كلها (إنسان) لا اختلاف فيها.

الثاني: (الجنس).

تعريفه:

هو الكلي الذي كانت أفراده مختلفة في حقايقها وكان جزءً لحقيقة أفراده.

مثاله:

(الحيوان) الذي أفراده (الإنسان، والفرس، والبقر) وغيرها فإن حقائقهم مختلفة، فحقيقة (الإنسان) غير حقائق بقية الحيوانات، وكذلك حقيقة

(الفرس) غير حقائق بقية الحيوانات، وهكذا غيرهما، إلاّ أن الحيوانية جزء لجميع هذه الحقائق المختلفة.

✪ **الثالث**: (**الفصل**).

تعريفه:

هو الكلي الذي كانت أفراده متفقة في الحقيقة، وكان هو جزء حقيقة أفراده.

مثاله:

(الناطق) الذي هو جزء حقيقة (الإنسان) والإنسان أفراده متفقة في الحقيقة.

✪ **الرابع**: (**العرض الخاص**).

تعريفه:

هو الكلي الذي كان مختصاً بحقيقة واحدة وخارجاً عن الحقيقة.

مثاله:

(الضاحك) الذي هو كلي مختص بحقيقة الإنسان . إذ ليس غير الإنسان ضاحكاً . مع أنه ليس داخلاً في حقيقة الإنسان وجزءاً لذاته.

✪ **الخامس**: (**العرض العام**).

تعريفه:

هو الكلي الذي كان غير مختص بحقيقة واحدة وكان خارجاً عن الحقيقة.

مثاله:

الماشي (الذي) هو كلي يشمل (الإنسان) و(الفرس) و(البقر) وغيرها مع أن حقائقها مختلفة، وهو ليس داخلاً في حقيقتها، ولا جزءاً لذاتها.

وهذه الكليات تجتمع بأنها موجودة في الأذهان لا في الأعيان. قال ابن تيمية: "ومن قال: إنه يوجد في الخارج كليا، فقد غلط، فإن الكلي لا يكون كليا قط إلا في الأذهان لا في الأعيان، وليس في الخارج إلا شيء معين، إذا تصور منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، ولكن العقل يأخذ القدر المشترك الكلي بين المعينات، فيكون كليا مشتركا في الأذهان.(١)"

ثالثاً: الفرق بين القدر المشترك والقدر المميز.

فما من موجودين إلا بينهما قدر مشترك، وقدر مميز.

وتارة يعبر عن القدر المشترك:

- بـ "القدر المشترك"(٢).
- بـ " الاسم المطلق"(٣)
- أو " الاسم العام"(٤).
- بـ "القدر المطلق"(٥).
- وبـ "القدر المشترك المطلق"
- أو "القدر المطلق المشترك".

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤ / ٣٠٨)

(٢) التدمرية (١٢٠-١٢٨)، مجموع الفتاوى (٢/ ١٢).

(٣) كما في التدمرية (٢١) وكذا في: نفس المرجع (١٢٦)، وشرح حديث النزول ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ٣٣١، ٣٥٠)، ومجموع الفتاوى (٩/ ١٤٥، ١٤٧)، ومنهاج السنة النبوية (٢/ ١١٨)، واقتضاء الصراط المستقيم ت: الفقي (٤٦٤)، والرد على الشاذلي في حزبيه ت: العمران ص: (٢١٦).

(٤) التدمرية ص: (٢٠)، و: الصفدية (٢/ ٦) ومنهاج السنة النبوية (٢/ ١١٩).

(٥) درء التعارض (٥/ ٨٤).

=



- أو " القدر المشترك الكلي المطلق "[(١)]
- وبـ "القدر العام الكلي".
- وبـ "المعنى العام الكلي "[(٢)].
- أو "المعنى العام"[(٣)].
- أو " المعنى المشترك الكلي "[(٤)].
- أو "المعنى العام الكلي الشامل "[(٥)]
- وبـ "الكلي المطلق".
- وبـ "الجامع"[(٦)].
- وبـ "المتفق"[(٧)].

وأما القدر المميز فتارة يعبر عنه:

- بـ "القدر المميز".
- وبـ " الفارق".

أما القدر المشترك:

فهو: مسمى الاسم المطلق، وهذا المسمى هو معنى كلي لا يوجد إلا في الأذهان.

---

(١) درء التعارض (٥/ ٨٠).

(٢) بيان تلبيس الجهمية ط: المجمع (٦/ ٤٨٢).

(٣) التدمرية ص: (١٢٨)، ومنهاج السنة النبوية (٨/ ٣١)، والرد على الشاذلي في حزبيه ت: العمران (٢١٩) وكقوله في الصفدية (٢/ ٩).

(٤) شرح الطحاوية ص: (٥٢٦).

(٥) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٤٢).

(٦) مجموع الفتاوى ٢/ ٦٣.

(٧) الصفدية ٢/ ٩.

فإنه ما من موجودين إلا ولا بد أن يشتركا في أنهما موجودان ثابتان حاصلان، وأنّ كلا منهما له حقيقة هي ذاته ونفسه وماهيته، حتى لو كان الموجودان مختلفين اختلافا ظاهرا كالسواد والبياض فلا بد أن يشتركا في مسمى الوجود والحقيقة ونحو ذلك، بل وفيما هو أخص من ذلك مثل كون كل منهما لونا وعرضا وقائما بغيره ونحو ذلك وهما مع هذا مختلفان.

وإذا كان بين كل موجودين جامع وفارق، فمعلوم أن الله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا صفاته ولا أفعاله، فلا يجوز أن يثبت له شيء من خصائص المخلوقين ولا يمثل بها، ولا أن يثبت لشيء من الموجودات مثل شيء من صفاته ولا مشابهة في شيء من خصائصه، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا.

وإذا كان المثل هو الموافق لغيره فيما يجب ويجوز ويمتنع، فهو سبحانه لا يشاركه شيء فيما يجب له ويمتنع عليه ويجوز له.

وإذا أُخذ القدر المطلق الذي يتفق فيه الخالق والمخلوق، مثل مسمى الوجود والحقيقة والعالم والقادر ونحو ذلك، فهذا لا يكون إلا في الأذهان لا في الأعيان، والمخلوق لا يشارك مخلوقا في شيء من صفاته، فكيف يكون للخالق شريك في ذلك، لكن المخلوق قد يكون له من يماثله في صفاته، والله تعالى لا مثل له أصلا.

والقدر المشترك المطلق كالوجود والعلم والحقيقة ونحو ذلك لا يلزمه شيء من صفات النقص الممتنعة على الله تعالى، فما وجب للقدر المطلق المشترك لا نقص فيه ولا عيب، وما نفي عنه فلا كمال فيه، وما جاز له فلا محذور في جوازه.

وأما ما يتقدس الرب تعالى ويتنزه عنه من النقائص والآفات فهي ليست من لوازم ما يختص به، ولا من لوازم القدر المشترك الكلي المطلق أصلا، بل هي من خصائص المخلوقات الناقصة، والله تعالى منزه عن كل نقص وعيب، وهذه معاني شريفة بسطت في غير هذا الموضع.(١)"

فيمتنع أن تقوم هذه الصفات إلا بموصوف قائم بنفسه، وهذا المطلق الكلي هو الذي من خلاله نفهم ما خوطبنا به"(٢).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: "القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معينا مقيدا، ومعنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا لا أن الموجودات في الخارج يشارك أحدها الآخر شيء موجود فيه، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله"(٣).

"وكل واحد من هذين المشتركين له المعنى المطلق في الذهن لكل واحد منهما حصة هما ممتازتان عن بعضهما "(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "والكليات الخمسة: كليات الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض العام، والقول فيها واحد، فليس فيها ما يوجد في الخارج كليا مطلقًا، ولا تكون كلية مطلقة إلا في الأذهان لا في الأعيان.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٨٣ -٨٥).

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٢/ ٦٢-٦٣، منهاج السنة ٢/ ٥٩٦ -٥٩٨. وموقف ابن تيمية من الأشاعرة ١٠٨٢ -١٠٨٣، التدمرية ٣٩-٤٠، وشرحها للبراك ١٠١-١٣٧.

(٣) التدمرية: ١٢٨.

(٤) انظر: منهاج السنة: ٢/ ٥٨٩.

وما يدعى فيها من عموم وكلية أو من تركيب كتركيب النوع من الجنس والفصل، هي أمور عقلية ذهنية لا وجود لها في الخارج، فليس في الخارج شيء يعم هذا وهذا، ولا في الخارج إنسان مركب من هذا وهذا، بل الإنسان موصوف بهذا وهذا بصفة يوجد نظيرها في كل إنسان، وبصفة يوجد نظيرها في كل حيوان، وبصفة يوجد نظيرها في كل نام.

وأما نفس الصفة التي قامت به، ونفس الموصوف الذي قامت به الصفة، فلا اشتراك فيه أصلا ولا عموم، ولا هو مركب من عام وخاص.

رابعاً: أقسام المشترك.

يقسم المنطقيون المشترك إلى قسمين (لفظي ومعنوي):

⚝ المشترك اللفظي:

وهو: اللفظ المفرد الدال على أعيان متعددة، بمعاني تختلف اختلافا لا تشابه فيه، فلا يكون بين تلك الأعيان اتفاق وتشابه في المعنى البتة.

وذلك كلفظ (العين) التي تقال على: الباصرة، وعلى ينبوع الماء، وعلى قرص الشمس.

⚝ المشترك المعنوي:

وهو: اللفظ المفرد الدال على أعيان متعددة، بمعنى عام مشترك بين تلك الأفراد (سواء كان ذلك المعنى في تلك الأفراد على السوية، أو على التفاوت).

وينقسم المشترك المعنوي إلى قسمين (متواطئ ومشكك):

أ- المتواطئ:

وهو: اللفظ المفرد الدال على اعيان متعددة، بمعنى عام مشترك بين تلك الأفراد على السواء.

كالإنسان، فهو يتضمن معنى (الإنسانية)، وهذا المعنى يصدق على جميع أفراد الإنسان على السوية.

ب- المشكك:

وهو: اللفظ المفرد الدال على اعبان متعددة، بمعنى عام مشترك بين تلك الأفراد لا على السواء، بل على التفاوت.

فيكون وجوده في بعض تلك الأفراد أولى، أو أقدم، أو أشد من البعض الآخر.

كالموجود، فإنه يتضمن معنى (الوجود)، وهذا المعنى هو في واجب الوجود أولى وأقدم وأشد مما هو في ممكن الوجود[(١)].

وقد أشار شيخ الإسلام إلى أن هناك من جعل المشكك نوعا من المتواطئ -لا قسيمًا له كما سلف-ثم قال: "وبالجملة فالنزاع في هذا لفظي، فالمتواطئة العامة تتناول المشككة، وأما المتواطئة التي تتساوى معانيها فهي قسيم المشككة، وإذا جعلت المتواطئة نوعين: متواطئة عامة، وخاصة -كما جعل الإمكان نوعين: عاما وخاصاً -زال اللبس"[(٢)]، فكان مقصوده بالمتواطئ العام ما سمي في التقسيم السابق ب (المشترك المعنوي).

---

(١) انظر: معيار العلم في المنطق للغزالي (٥٢، ٥٣)، الإيضاح لقوانين الاصطلاح ليوسف ابن الجوزي (١٤، ١٥)، المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي-ضمن مجموع: المصطلح الفلسفي عند العرب للأعسم (٣١٧)، التعريفات للجرجاني (٢٧٤، ٢٧٦)، الكليات للكفوي (١١٨، ٨٤٦)، المعجم الفلسفي لجميل صليبا (١/ ٨٧).

(٢) (منهاج السنة: ٢/ ٥٨٦)، وانظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٣٢٨-٣٣٢)، التدمرية، ص: (١٣٠).

المبحث الثالث

الجانب اللغوي للمسألة[١].

ويمكن توضيح المسألة في جانبها اللغوي من خلال النقاط الآتية:

أولاً: أن فهم المراد من نصوص الكتاب والسنة بأن تجري على لغة العرب ووفق لسانها.

فالألفاظ جارية على لغة العرب-كما يقول الشاطبي رحمه الله-فحتى نفهم المراد من نصوص الكتاب والسنة فلا بد أن تجري على لغة العرب ووفق لسانها، وليس لأحد أن يسخر اللغة وفق هواه وعلى ما جرى به اعتقاده، فاللغة حاكمة ليس لأحد أن يطوعها لأمر بغير أساليب أهلها"[٢].

قال الإمام الشافعي رحمه الله: "إنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها ".. ثم ذكر وجوها لاتساع لسانها وضروبه المتنوعة في دلالتها على المعاني". ثم قال: "وكانت هذه الوجوه التي وصفت اجتماعها في معرفة أهل العلم منها به معرفة واضحة عندها ومستنكرا عند غيرها ممن جهل هذا من لسانها، وبلسانها نزل الكتاب وجاءت السنة، فتكلف القول في علمها تكلف ما يجهل بعضه"[٣].

وقال بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ): "وقد روى عبد الرزاق في " تفسيره ": حدثنا الثوري عن ابن عباس، "أنه قسم التفسير إلى أربعة أقسام: (قسم تعرفه العرب في كلامها، وقسم لا يعذر أحد بجهالته؛ يقول من الحلال والحرام، وقسم يعلمه العلماء خاصة، وقسم لا يعلمه

(١) المصدر: القدر المشترك في معاني الصفات بين أهل السنة ومخالفيهم ص: ٧٩-٩١.

(٢) انظر: الموافقات: ٢/ ١٢٧.

(٣) الرسالة للشافعي: ص ٥١-٥٣، ت: أحمد شاكر.

=

إلا الله، ومن ادعى علمه فهو كاذب). وهذا تقسيم صحيح.

فأما الذي تعرفه العرب، فهو الذي يرجع فيه إلى لسانهم، وذلك شأن اللغة والإعراب. فأما اللغة فعلى المفسر معرفة معانيها، ومسميات أسمائها"[١]

ثانيا: أن فهم النصوص يعتمد على معنى سياق الكلام.

وهذه الدلالة هي من الأهمية بمكان، إذ يتضح من خلالها فهم الكلام الوارد وتنزيله على معانيه الصحيحة، قال الإمام الشاطبي رحمه الله: "كلام العربي على الإطلاق لابد فيه من اعتبار معنى المساق في دلالة الصيغ وإلا صار ضحكة وهزءة. "[٢] ودلالة السياق دلالة معتبرة عند أهل السنة استخدموها في توضيح النصوص على معانيها المناسبة لها.

ويقصد بالسياق هنا هو المعنى الذي جرت فيه الألفاظ محتفة بقرائنها التي تؤكد دلالة هذا المعنى وتستبعد ما سواه، ويسمي بعض الباحثين السياق بأنه: " الموقف الكلامي بجميع عناصره "[٣].

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ٢/ ٣٠٧.

(٢) الموافقات: ٣/ ٤١٩-٤٢٠.

(٣) انظر: علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية: ص ١٧١، د/ فريد عوض حيدر، وانظر: دلالة السياق لردة الله الطلحي: ص ٤٦، وقد لخص الطلحي مفهوم السياق من خلال تراث العرب ويقصد به السياق عند علماء الشرع وعلماء اللغة بأنه يرجع إلى ثلاثة أمور:

١-السياق هو الغرض.

٢-السياق هو الظروف والمواقف التي ورد فيها النص.

٣-السياق هو السياق اللغوي المعروف الآن وهو ما يمثله الكلام في موضع النظر والتحليل.

انظر: دلالة السياق: ٥٠-٥١.

=

فالسياق إذن يعرف من خلال الكلام سابقه ولاحقه وما احتف به من قرائن سواء كانت واضحة في النص أم كانت خارجة عنه كأسباب النزول.

يقول السيوطي رحمه الله وهو يذكر مصادر المفسر وأنه يبدأ بالقرآن ثم السنة " فإن لم يجده في السنة رجع إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله.(١)

وقد يطول الكلام عن السياق، والمقصود هنا بيان أن النصوص حتى تفهم فلا بد من اعتبار سياقاتها، ولذا يقول شيخ الإسلام رحمه الله: إن الدلالة في كل موضع بحسب سياقه، وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية "(٢).

وعند ذكر بعض النصوص فإنه قد يظهر فيها أنها من نصوص الصفات وقد لا يثبت من خلالها صفة كقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ۝١١٥﴾ [البَقَرَةِ : ١١٥] ، وكقوله: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النَّحْل : ٢٦] ، فالأولى تعني وجه الله أي قبلته، فأضيفت إلى الله تعالى للتخصيص والتشريف، والثاني المقصود به إتيان أمره المتمثل في عقوبته، وقد يستدل بعض النفاة بمثل آية ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم﴾... على نفي صفة الإتيان الله تعالى حقيقة الواردة في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البَقَرَةِ : ٢١٠] جاعلاً من معنى الآية الأولى معنى للآية الثانية من أن

---

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تعليق: د. مصطفى البغا: ١/ ١١٩٧.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٢/٦. وانظر: الرسالة المدنية لابن تيمية: ص: ٣١، ت: الوليد الفريان. انظر: الصواعق المرسلة: ٧١٤.

=

الإتيان لله تعالى إنما هو إتيان أمره"(١).

ومن خلال دلالة السياق يتبين لنا أثر فهم هذه الدلالة في إثبات صفات الله تعالى وأن لا يجعل ما لا يدل على صفة من النصوص دليلا على نفي الصفة المثبتة من النصوص الأخرى.

وما سبق هو إشارة للمقصود وتبيان لأهمية هذه الدلالة"(٢).

ومن الأمثلة على ذلك "لفظ «النفاق» من هذا الباب؛ فإنه في الشرع: إظهار الدين وإبطان خلافه. وهذا المعنى الشرعيّ أخصّ من مسمّى النفاق في اللغة، فإنه في اللغة أعم من إظهار الدين.

ثم إبطان ما يخالف الدين، إما أن يكون كفرًا أو فسقًا، فإذا أظهر أنه مؤمن وأبطن التكذيب، فهذا هو النفاق الأكبر الذي أُوعِدَ صاحبه بأنه في الدَّرْك الأسفل من النار. وإن أظهر أنه صادق أو موف أو أمين، وأبطن الكذب والغدر والخيانة ونحو ذلك، فهذا هو النفاق الأصغر الذي يكون صاحبه فاسقًا. فإطلاق النفاق عليهما في الأصل بطريق التواطؤ.

وعلى هذا؛ فالنفاق اسم جنس تحته نوعان. ثمّ إنه قد يراد به النفاق في أصل الدين، مثل قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النِّسَاء : ١٤٥] ، و ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ

---

(١) انظر: نقض الدارمي، ومجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢/ ٤٢٩، و٣/ ١٩٣، ومختصر الصواعق لابن الموصلي: ١/ ٢٩.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٦/ ١٥-٢٣، لتبيان أمثلة توضح دلالة السياق وأثرها في فهم النص، وانظر كذلك: الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات ابن تيمية للشجيري: ٩١ — ٩٥.

=

﴿إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ①﴾ [المُنَافِقُون : ١].

والمنافق هنا: الكافر.

وقد يراد به النفاق في فروعه، مثل قوله – صلى الله عليه وسلم – : «آية المنافق ثلاث»[(١)]، وقوله: «أربعٌ من كنَّ فيه كان منافقًا خالصًا»[(٢)]، وقول ابن عمر فيمن يتحدث عند الأمراء بحديث، ثم يخرج فيقول بخلافه: "كنّا نعدّ هذا على عهد النبيّ–صلى الله عليه وسلم–نفاقًا"[(٣)].

فإذا أردتَ به أحدَ النوعين، فإما أن يكون تخصيصه لقرينة لفظيّة، مثل لام العهد والإضافة، فهذا لا يخرجه عن أن يكون متواطئًا، كما إذا قال الرجل: جاء القاضي، وعنَى به: قاضي بلده، لكون اللام للعهد، كما قال سبحانه: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المُزَّمِّل : ١٦] أن اللام هي أوجبت قَصْر الرسول على موسى، لا نفس لفظ «رسول».

وإما أن يكون لغلبة الاستعمال عليه فيصير مشتركًا بين اللفظ العام والمعنى الخاص، فكذلك قوله: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ [المُنَافِقُون : ١] فإن تخصيص هذا اللفظ بالكافر، إما أن يكون لدخول اللام التي تفيد العهد، والمنافق المعهود هو الكافر، أو تكون لغلبة هذا الاسم في الشرع على نفاق الكفر. وقوله –صلى الله عليه وسلم– : « ثلاثٌ من كنَّ فيه كان منافقًا » يعني به منافقًا بالمعنى العام، وهو إظهاره من الدين خلاف ما يُبْطِن.

---

(١) رواه البخاري (٣٣) ومسلم (٥٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤)، ومسلم (٥٨) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري (٧١٧٨).

فإطلاق لفظ «النفاق» على الكافر وعلى الفاسق، إن أَطلَقْتَه باعتبار المعنى العام كان متواطئًا، وإن أَطْلَقْتَه على الكافر باعتبار ما يمتاز به عن الفاسق كان إطلاقه عليه وعلى الفاسق باعتبار الاشتراك. وكذلك يجوز أن يُراد به الكافر خاصة، ويكون متواطئًا إذا كان الدال على الخصوصية غير لفظ «منافق» بل لام التعريف.

وهذا البحث الشريف جار في كلّ لفظ عام اسْتُعْمل في بعض أنواعه؛ إما لغلبة الاستعمال، أو لدلالة لفظية خصَّته بذلك النوع، مثل تعريف الإضافة، أو تعريف اللام؛ فإن كان لغلبة الاستعمال صح أن يقال: إن اللفظ مشترك ، وإن كان لدلالة لفظية كان اللفظ باقيًا على مواطأته.

فلهذا صحّ أن يقال: النفاق اسم جنس تحته نوعان، لكون اللفظ في الأصل عامًّا متواطئًا.

وصحَّ أن يقال: هو مشترك بين النفاق في أصل الدين، وبين مطلق النفاق في الدين، لكونه في عُرْف الاستعمال الشرعي غلب على نفاق الكفر"(١)

ثالثاً: أقسام الألفاظ من حيث دلالتها على المعنى.

أولاً: الألفاظ المختلفة.

الألفاظ عند اختلافها في اللفظ فهي على نوعين من حيث دلالتهما على المعاني:

---

(١) العقود الدرية في مناقب ابن تيمية لابن عبد الهادي ص: ١٥٢-١٥٦.

❖ **الألفاظ المترادفة:** وهي الألفاظ المختلفة الدالة على معنى يندرج تحت واحد، أي أن الأسماء المترادفة اختلفت ألفاظها واتفقت معانيها كـ:

- الخمر.
- والراح.
- والعقار[١]

❖ **المتباينة أو المتزايلة:** وهي الألفاظ المختلفة الدالة على معان مختلفة بالحد والحقيقة كـ:

- الفرس
- والذهب
- والثياب[٢].

ثانياً: الألفاظ المتفقة في اللفظ والرسم.

الألفاظ عند اتفاقها في اللفظ والرسم فهي على ثلاثة أنواع من حيث دلالتها على المعاني:

❖ **النوع الأول: المشترك اللفظي (بكسر الراء):**

وهو اللفظ الواحد المتفق الذي يطلق على أشياء مختلفة بالحد والحقيقة إطلاقا متساوية.

كـ "العين" تطلق على:

- آلة البصر.

---

(١) انظر: معيار العلم للغزالي: ص: ٨١ ت: سليمان دنيا.

(٢) انظر: معيار العلم للغزالي: ص: ٨١ ت: سليمان دنيا.

- وينبوع الماء.
- وقرص الشمس.

وهذه مختلفة الحدود والحقائق"[(١)].

وعند ابن تيمية رحمه الله فإن الأسماء المشتركة هي الأسماء المتفقة اللفظ التي يكون معناها متباينا وهي مشتركة اشتراكا لفظيا كلفظ "سهيل" المقول على "الكوكب" وعلى "الرجل"[(٢)].

❖ **النوع الثاني: المتواطئة:**

وهي الألفاظ الكلية التي يكون حصول معناها وصدقها على أفرادها الخارجية والذهنية على السوية كدلالة اسم الإنسان على أفراده الخارجيين[(٣)]، وهذه الأسماء المتواطئة هي جمهور الأسماء الموجودة وهي أسماء الأجناس اللغوية، وهو الاسم المطلق على الشيء وما أشبهه سواء كان اسم عين أو اسم صفة جامدا أو مشتقا... كلها أسماء متواطئة وأعيان مسمياتها في الخارج متميزة[(٤)].

❖ **النوع الثالث: المشككة:**

وهي الألفاظ الكلية التي لم يشأ صدقها على أفرادها، بل حصولها في بعضها أولى أو أشد من بعضها الآخر كدلالة اسم النور على نور

---

(١) انظر: معيار العلم للغزالي: ص: ٥٢، والمعجم الفلسفي لصليبا: ٢/ ٣٧٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢٠ / ٢٣٤.

(٣) انظر: معيار العلم: ص: ٨١، التعريفات للجرجاني: ص: ٢٥٧، والمعجم الفلسفي: ٢/٣٣٤.

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣/ ١٢٣، ١٢٩، ٢٠ / ٢٤٣.

=

الشمس ونور السراج فإنه في الشمس أشد منه وأقوى من نور السراج[١].

وسمي المشكك مشككا لأن الناظر فيه يتردد ويتشكك هل هو من المتباين أو من المتواطئ، فإذا نظر إلى التفاوت ظن أنه من المتباين وإذا نظر إلى الاتفاق في المعنى جعله من المتواطئ، فالإنسان باعتبار أفراد الإنسان يعد متواطئا، والضوء باعتبار التفاضل والتفاوت فيه يعد مشككا "[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فالمتواطئة العامة تتناول المشككة، وأما المتواطئة التي تتساوى معانيها فهي قسيم المشككة، وإذ جعلت المتواطئة نوعين: متواطئًا عامًا وخاصا، كما جعل الإمكان نوعين: عامًا وخاصًا، زال اللبس[٣].

(١) انظر: التعريفات للجرجاني: ص: ٢٧٦، المعجم الفلسفي: ٢/ ٣٧٨.

(٢) انظر: شرح التدمرية للشيخ البراك: ٣٦٥.

(٣) منهاج السنة:٢ / ٥٨٥.

المبحث الرابع

الجانب الشرعي للمسألة

مسألة القدر المشترك لها تعلق بأكثر من مسألة شرعية.

والسؤال الذي يتبادر للذهن هنا ما المسائل المتعلقة بهذه المسألة، وما الأقوال الواردة في كل مسألة؟

ودونك الجواب على ذلك:

المسألة الأولى: مواقف الناس من نصوص الأسماء والصفات هل هي على الحقيقة أم على المجاز.

فنصوص الأسماء والصفات التي أطلقت على الله تعالى وعلى خلقه، وقد وقف الناس منها مواقف[1]:

✓ **فطائفة قالت**: إن هذه الأسماء والصفات هي مجاز في حق الخالق، حقيقة في حق المخلوق.

وهذا قول غلاة المعطلة من فلاسفة باطنيين وجهمية وغيرهم، وقولهم هذا يعني أن هذه الأسماء والصفات المتواطئة هي أتم وأكمل عند المخلوق منفية عن الخالق سبحانه وهي بالنسبة له جل جلاله مجرد تمثيل وتقريب لما هو حقيقة في العبد.

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٨/ ١٤٦، والرد على المنطقيين ١/ ١٦٢-١٦٣، وانظر: مقالات الإسلاميين: ص: ٣٧٢، والصواعق المرسلة: ٤/ ١٥١١، ودلالة الأسماء الحسنى على التنزيه: ٨٢-٨٣.

=

✓ **وطائفة قالت**: هي حقيقة في الخالق، مجاز في المخلوق.

وهذا قول أبي العباس الناشئ[١] ومن وافقه " وهو قول باطل فإنه يلزمهم صحة نفي هذه الأسماء عن المخلوق مع أنها حقيقة فيه، ويلزمهم التناقض أيضا، فإنهم إن أثبتوا للرب تعالى حقائقها المفهومة منها امتنع أن تكون مجازا في المخلوق، لأن المعنى الذي كانت به حقيقة في الغائب موجود في الشاهد وإن كان غير مماثل، وإن أثبتوها على غير حقائقها المفهومة، وجعلوا معناها ما تأولوها قلبوا الحقائق وعكسوا اللغة وجعلوا المجاز حقيقة، والحقيقة مجازا[٢].

✓ **وطائفة ثالثة قالت**: إن هذه الأسماء والصفات هي حقيقة في الخالق والمخلوق.

وهذا القول هو قول جمهور الطوائف.

وعلاقة هذه المسألة بمسألة القدر المشترك أنه إذا تأملنا في قول الطائفة الثالثة وهو القول الصواب، نجد أن القائلين اختلفوا في كيفية الجمع بين قولهم هذا بإطلاقه وبين انتفاء تماثل الحقيقتين:

- فمنهم من قال هذه الأسماء والصفات مقولة على الله تعالى وعلى خلقه من باب الاشتراك اللفظي.
- وقال آخرون إنها من باب التواطؤ.
- وثالثهم رأى أنها من باب الألفاظ المشككة.

---

(١) أبو العباس عبد الله بن محمد المعتزلي، كان متكلما، وعالماً في عدة فنون، كان به ولع بمناقضة الأقوال وإحداث أقوال خاصة به. توفي عام ٢٩٣هـ. انظر: الأعلام: ٤/ ١١٨.

(٢) دلالة الأسماء الحسنى على التنزيه: ص: ٨٣.

=

فكان الجمع على ثلاثة أقوال[(١)]:

✓ **القول الأول**: أن هذه الأسماء والصفات مقولة على الخالق والمخلوق من باب الاشتراك اللفظي، ولا يعرف هذا القول عن طائفة كبيرة ولا نظار مشهورين كما يقوله ابن تيمية ولكنه عرف عن بعض المتأخرين [(٢)]كأمثال الشهرستاني[(٣)] والرازي[(٤)] والآمدي[(٥)]، وقول هؤلاء مبني على اختلاف

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة: ٤/ ١٥١٢.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢٠ / ٢٤١، وانظر: منهاج السنة: ٢/ ٥٨١-٥٨٤.

(٣) أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد، عالم متكلم على منهج الأشاعرة، ندم في آخر عمره على طريقته التي سار عليها وله في ذلك شعر، من أبرز مصنفاته: نهاية الأقدام، والملل والنحل- توفي رحمه الله عام ٥٤٩ هـ. انظر: السير: ٢٠/ ٢٨٦.

(٤) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التميمي الرازي المعروف بابن خطيب الري، من أكابر أئمة الأشاعرة وممن كان له أثر واضح على المذهب، وهو من الأذكياء الذين أضاعوا أعمارهم في ضلالات الفلسفة والكلام، ووضح هذا في تخبطه فتارة يقول بقول الأشاعرة، وأخرى بقول الفلاسفة وثالثة يظهر فيها تأثره بالمعتزلة، صنف كثيرا في علوم متفرقة حتى صنف كتابا في السحر والنجوم، ومن أشهر كتبه: مفاتيح الغيب في التفسير والمطالب العالية والمباحث المشرقية وأساس التقديس وهو الكتاب الذي رد عليه شيخ الإسلام في بيان التلبيس، وله محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين وغيرها، قال عنه الذهبي: " وقد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم وسحر وانحرافات عن السنة، والله يعفو عنه، فإنه توفي على طريقة حميدة "، توفي عام ٦٠٦هـ. انظر: السير: ٢١/ ٥٠٠، طبقات الشافعية: ٨/ ٨١، الوافي بالوفيات: ٤/ ٢٤٨، وللاستزادة عن منهج الرازي انظر رسالة: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، تأليف: محمد صالح الزركان، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود: ٢/ ٦٥١-٦٧٨.

(٥) أبو الحسن علي بن أبي محمد بن سالم (سيف الدين) الآمدي، امتحن في مصر أثناء تدريسه بها حيث نسب إليه فساد عقيدته لغلوه في الفلسفة، وذكر الذهبي عن شيخ الإسلام ابن تيمية قوله " يغلب على الآمدي الحيرة والوقف ". توفي عام ٦٣١هـ. انظر: السير: ٢٢/ ٣٦٤، وشذرات الذهب: ٥/١٤٤.

=

الحقيقة بين الخالق والمخلوق فلا يمكن أن تكون هذه الأسماء والصفات إلا من باب الاشتراك اللفظي -عندهم- وقولهم هذا يستلزم التعطيل الكلي بنفي الصفات أو التعطيل الجزئي بنفي المعنى وهو التفويض المعروف"(١).

✓ **القول الثاني**: أنها مقولة على الله تعالى وعلى عباده من باب التواطؤ، وهو ما رجحه شيخ الإسلام رحمه الله، وقال: "وإذا لم تكن أسماؤه متواطئة لم يفهم العباد من أسمائه شيئا أصلا إلا أن يعرفوا ما يخص ذاته، وهم لم يعرفوا ما يخص ذاته فلم يعرفوا شيئاً"(٢).

✓ **القول الثالث**: أنها مقولة على الله تعالى وعلى العبد بطريق التشكيك، وقالوا لأن هذه الأسماء والصفات في حق الخالق هي أتم وأكمل منها في حق المخلوق.

✓ **والراجح**: ولا إشكال هنا كبير بين القولين الثاني والثالث، إذا عرفنا أن المشكك نوع خاص من المتواطئ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله في سياق ذكر الخلاف في المشككة هل هي نوع من المتواطئ أم لا، قال: "والراجح الذي عليه المحققون أن المشككة ليست خارجة عن جنس المتواطئة، إذ واضع اللغة إنما وضع اللغة بإزاء القدر المشترك وإن كانت نوعا مختصا من المتواطئة فلا بأس بتخصيصها بلفظ، ولذلك كان المتقدمون من نظار الفلاسفة وغيرهم لا يخصون المشككة باسم بل لفظ المتواطئ يتناول ذلك كله، فهي إذا قسم المتواطئ الخاص الذي هو قسم من أقسام المتواطئ العام "(٣).

---

(١) انظر: رسالة صفة النزول الإلهي ورد الشبهات حولها، لعبد القادر الغامدي: ٣٥٩ – ٣٦٠، وانظر كذلك: التوضيحات الأثرية لمتن الرسالة التدمرية لفخر الدين بن الزبير المحسي: ص: ٨٧-٨٨.

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٥/ ٢١٠.

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١١/ ١٤٤، ٢/ ٤٢٧، ٨/ ١٤٥-١٤٧، ٥/ ١٠٥، وانظر: التدمرية: ١٣٠، منهاج السنة: ٢/ ٥٨٦، وانظر بيان تلبيس الجهمية: ٢/ ٣٧٨-٣٧٩، الصواعق المرسلة: ٤/ ١٥١٣.

=

ومع هذا فإننا لو قلنا إنها تطلق على الله تعالى وعلى خلقه من باب التشكيك فإن معاني الصفات في حق الله تعالى أولى منها في العبد، وهي حقيقة فيهما(١).

بعد هذا، بقي معنا أن نقول إن هذه الأسماء والصفات المقولة على الله تعالى وعلى عباده هي من قبيل الألفاظ المتواطئة أي أن هذه الأسماء اتفقت ألفاظها وانطبقت على أفرادها في الخارج بالسوية، ولقائل أن يقول كيف يمكن أن تنطبق هذه الألفاظ وقد أطلقناها على أفرادها وهم هنا الخالق سبحانه والعبد المخلوق–بالسوية–وقد علمنا انتفاء تماثل الحقيقتين هاتين ؟؟

فنقول إن الذي يوضح هذه بجلاء هو إثبات القدر المشترك ويتضح بما يلي:

أولا: أن هذه الألفاظ هي موضوعة للقدر المشترك وهو المسمى الكلي العام، فبهذا تكون متواطئة بالمعنى العام أي أنها متساوية الأفراد في المعنى الكلي العام، وإذا جاءت الخصائص فإنها لا تدخل في هذا المسمى العام.

يقول ابن قدامة رحمه الله: "والرجل له وجود في الأعيان، والأذهان، واللسان، فوجوده في الأعيان لا عموم له إذ ليس في الوجود رجل مطلق بل إما زيد وإما عمرو، وأما وجوده في اللسان فلفظة (الرجل) قد وضعت للدلالة عليها. وأما الذي في الأذهان من معنى الرجل فيسمى كليا، فإن العقل يأخذ من مشاهدة زيد: حقيقة الإنسان وحقيقة الرجل، فإن رأى عمرا لم يأخذ منه صورة أخرى، وكان ما أخذه من قبل نسبته إلى عمرو الحارث كنسبته إلى زيد الذي عهده أولا..."(٢).

---

(١) انظر: بيان التلبيس: ٢/ ٣٧٨.

(٢) روضة الناظر لابن قدامة: ٢/ ٥-٦، ت: النملة.

وبهذا نعلم أن لكل ماهيتين معنى عاماً اشتركا فيه ومعنى خاصاً افترقا فيه، فالمعنى العام الذي اشتركا فيه هو القدر المشترك الذي لا يقتضي تماثلا من كل وجه، وحين تكون الخصائص والإضافات تتمايز هاتان الماهيتان وهو القدر المميز.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله وهو يحاور ابن المرحل(١) الشافعي: "المعاني الدقيقة تحتاج إلى إصغاء واستماع وتدبر، وذلك أن الماهيتين إذا كان بينهما قدر مشترك وقدر مميز، واللفظ يطلق على كل منهما، فقد يطلق عليها باعتبار ما تمتاز كل ماهية عن الأخرى، فيكون مشتركا كالاشتراك اللفظي، وقد يكون مطلقا باعتبار القدر المشترك بين الماهيتين فيكون لفظا متواطئة... "(٢).

المسألة الثانية: الأسماء المتواطئة إما أن تستعمل مطلقة وعامة، وإما أن تستعمل مقيدة خاصة(٣).

- ففي حال استعمالها مطلقة لا تدل إلا على القدر المشترك، إذ أن هذا الإطلاق لا يكون تصوره إلا في الذهن ولا يمكن وجوده في الخارج كليا مطلقا، "ومعنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا لأن الموجودات في الخارج لا يشارك أحدها الآخر في شيء موجود فيه، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته "(٤).

---

(١) محمد بن الشيخ زيد عمر بن المرحل، من كبار فقهاء الشافعية، توفي عام ٧٣٨هـ. انظر: طبقات الشافعية: ٩/ ٢٥٣.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١١ / ٨٣.

(٣) انظر: دلالة الأسماء الحسنى على التنزيه: ٨٥-٨٧.

(٤) التدمرية: ٣/ ٧٧.

- وفي حال استعمالها مقيدة بإضافة تعريف فإنها تدخلها الخصائص، فإذا كان العلم هو معنى مطلقًا فإننا نخصه بعلم البشر إن أضفناه لزيد ونجعل له من الخصائص ما يليق بعلم البشر، وكذا الأمر عندما نقيد العلم ونضيفه إلى الله تعالى فإنه سيكون على ما يليق به سبحانه.

فإذا إذا استعملت هذه الألفاظ خاصة معينة دلت على ما يختص به المسمى لم تدل على ما يشركه فيه غيره في الخارج، فإن ما يختص به المسمى لا شركة فيه بينه وبين غيره[١].

ونشير هنا إلى نقطة مهمة أشار إليها شيخ الإسلام رحمه الله بقوله: " فإذا قيل: علم زيد، ونزول زيد، واستواء زيد، ونحو ذلك لم يدل هذا إلا على ما يختص به زيد من علم ونزول واستواء ونحو ذلك، لم يدل على ما يشركه فيه غيره، لكن لما علمنا أن زيدا نظير عمرو، علمنا أن علمه نظير علمه، ونزوله نظير نزوله.. فهذا علمناه من جهة القياس والمعقول والاعتبار لا من جهة دلالة اللفظ فإذا كان هذا في صفات المخلوق فذلك في صفات الخالق أولى، فإذا قيل: علم الله، وكلام الله، ونزوله... ونحو ذلك على ما يشركه فيه أحد من المخلوقين بطريق الأولى، ولم يدل ذلك على مماثلة الغير له في ذلك كما دل في زيد وعمرو، لأنا هناك علمنا التماثل من جهة الاعتبار والقياس لكون زيد مثل عمرو، وهنا نعلم أن الله لا مثل له ولا كفؤ ولا ند، فلا يجوز أن نفهم من ذلك أن علمه مثل علم غيره، ولا كلامه مثل كلام غيره، ولا نزوله مثل نزول غيره... ولهذا كان مذهب السلف والأئمة إثبات الصفات ونفي مماثلتها لصفات المخلوقات... "[٢].

---

(١) شرح حديث النزول: ٧٩ – ٨٠.

(٢) شرح حديث النزول: ٧٩ – ٨٠. وانظر: التدمرية: ٢١-٣١، ٤٦-٤٧، ٩٦-٩٧.

المسألة الثالثة: أن إثبات القدر المشترك فيه رد على المشبهة والمعطلة.

فمما سبق يتبين أن إثبات القدر المشترك لازم لإثبات الصفات، وأنه من خلاله عرفنا الله عز وجل وعرفنا بنفسه سبحانه، وليس ثمة محذور يخشى من إثباته لأمور[١].

١-معرفتنا بحقيقة القدر المشترك المعرفة التامة تعطينا التصور الصحيح للعلاقة في هذه الأسماء المتواطئة بين الخالق والمخلوق، وأن القدر المشترك هو اشتراك في معنى اللفظ العام[٢]، وهو يطلق على الله تعالى وعلى العبد بإطلاق كلي وأما الاشتراك بينهما في الخارج فلا يكون بكلي أبداً بل لا بد من وقوعه في الخارج متميزا متعينا، وهذا القدر المشترك لا يقتضي أبدا الاشتراك فيما يختص به أحدهما، قال شيخ الإسلام رحمه الله: "والقدر المشترك كلي لا يختص بأحدهما دون الآخر، فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدث، ولا فيما يختص بالواجب القديم، فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه .. "[٣].

٢-لا يلزم من إثبات القدر المشترك الوقوع في التشبيه الممتنع شرعا وعقلا فإن اتفاق المسميين في بعض الأسماء والصفات ليس هو التشبيه والتمثيل الذي نفته الأدلة السمعية والعقلية وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق مما يختص بوجوبه أو جوازه أو امتناعه فلا يجوز أن يشركه

---

(١) دلالة الأسماء الحسنى على التنزيه: ٨٥ – ٨٦ (بتصرف).

(٢) يمكن إطلاق لفظ المشترك المعنوي على المتواطئ في مقابل لفظ (المشترك اللفظي)، وقد أشار إلى هذا شيخ الإسلام رحمه الله ويفهم من كلامه، انظر: مجموع الفتاوى له: ٢٠/ ٢٣٩.

(٣) التدمرية: ١٢٥-١٢٩.

=

مخلوق في شيء من خصائصه سبحانه وتعالى[١].

٣-إثبات القدر المشترك من لوازم الوجود، فكل موجودين لابد بينهما من مثل هذا، ومن نفى هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود، ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم معطلة؛ لأن رفع القدر المشترك ألزمهم تعطيل وجود كل موجود"[٢].

هذه أهم النقاط المتعلقة بإثبات القدر المشترك وأنه لا يوجد ما يمنع من إثباته، وتلك أهم المسائل المتعلقة بدلالات الألفاظ على هذه المسألة ذكرناها-هنا-ليتم بها الحديث عن طريقة أهل السنة في إثباتهم للقدر المشترك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وآخرون توهموا أنه إذا قيل: الموجودات تشترك في مسمى الوجود، لزم التشبيه والتركيب، فقالوا: لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي، فخالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم من أن الوجود ينقسم إلى قديم ومحدث، ونحو ذلك من أقسام الموجودات.

وطائفة ظنت أنه إذا كانت الموجودات تشترك في مسمى الوجود، لزم أن يكون في الخارج عن الأذهان موجود مشترك فيه، وزعموا أن في الخارج عن الأذهان كليات مطلقة، مثل وجود مطلق، وحيوان مطلق، وجسم مطلق ونحو ذلك، فخالفوا الحس والعقل والشرع، وجعلوا ما في الأذهان ثابتًا في الأعيان، وهذا كله من نوع الاشتباه.

ومن هداه الله فرق بين الأمور وإن اشتركت من بعض الوجوه، وعلم ما بينهما من الجمع والفرق، والتشابه والاختلاف"[٣].

---

(١) التدمرية: ١٢٥-١٢٩.

(٢) التدمرية: ١٢٥-١٢٩.

(٣) الرسالة التدمرية (١ /١٠٨ -١٠٩).

المسألة الرابعة: مسألة الحال.

وهذا الموضع منشأ زلل كثير من المنطقيين في الكليات، وكثير من المتكلمين في مسألة الحال. وبسبب ذلك غلط من غلط من هؤلاء وهؤلاء في الإلهيات فيما يتعلق بهذا، فإن المتكلمين أيضا رأوا أن الأشياء تتفق بصفات وتختلف بصفات، والمشترك غير المميز، فصاروا حزبين:

- ❖ **الحزب الأول**: أثبت هذه الأمور في الخارج، لكنه قال: لا موجودة ولا معدومة، لأنها لو كانت موجودة لكانت أعيانا موجودة أو صفات للأعيان، ولو كانت كذلك لم يكن فيها اشتراك وعموم، فإن صفة الموصوف الموجودة لا يشركه فيها غيره.
- ❖ **الحزب الثاني**: وآخرون علموا أن كل موجود مختص بصفة فقالوا: لا عموم ولا اشتراك إلا في الألفاظ دون المعاني.

والتحقيق: أن هذه الأمور العامة المشترك فيها هي ثابتة في الأذهان، وهي معاني الألفاظ العامة، فعمومها بمنزلة عموم الألفاظ، فالخط يطابق اللفظ، واللفظ يطابق المعنى، والمعنى عام، وعموم اللفظ يطابق عموم المعنى، وعموم الخط يطابق عموم اللفظ.

المسألة الخامسة: هل العموم يكون في عوارض المعاني.

وقد اتفق الناس على أن العموم يكون من عوارض الألفاظ، وتنازعوا هل يكون من عوارض المعاني؟

- ❖ **القول الأول**: فقيل: يكون أيضا من عوارض المعاني، كقولهم مطر عام، وعدل عام، وخصب عام.

❖ **القول الثاني**: وقيل: بل ذلك مجاز؛ لأن المطر الذي حل بهذه البقعة ليس هو المطر الذي حل بهذه البقعة، وكذلك الخصب والعدل.

والتحقيق: أن معنى المطر القائم بقلب المتكلم عام كعموم اللفظ سواء، بل اللفظ دليل على ذلك المعنى، فكيف يكون اللفظ عاما دون معناه الذي هو المقصود بالبيان!

فأما المعاني الخارجية فليس فيها شيء بعينه عام، وإنما العموم للنوع: كعموم الحيوانية للحيوان، والإنسانية للإنسان.

فمسألة الكليات والأحوال وعروض العموم لغير الألفاظ من جنس واحد، ومن فهم الأمر على ما هو عليه، تبين له أنه ليس في الخارج شيء هو بعينه موجود في هذا وهذا".(١)

المسألة السادسة: إذا خوطبنا بوصف ما غاب عنا لم نفهم ما قيل لنا إلا بمعرفة المشهود لنا.

قال ابن تيمية: "فإذا أخبرنا الله تعالى عن الأمور الغائبة فلابد من تعريفنا المعاني المشتركة بينها وبين الحقائق المشهودة، والاشتباه الذي بينهما، وذلك بتعريفنا الأمور المشهودة، ثم إن كانت مثلها لم يحتج إلى ذكر الفارق كما تقدم في قصص الأمم، وإن لم يكن مثلها بين ذلك بذكر الفارق بأن يقال: ليس ذلك مثل هذا ونحو ذلك، وإذا تقدر انتفاء المماثلة كانت الإضافة وحدها كافية في بيان الفارق، وانتفاء التساوي لا يمنع منه وجود القدر المشترك الذي

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢ / ٥٨٥-٥٩٢).

هو مدلول اللفظ المشترك، وبه صرنا نفهم الأمور الغائبة ولولا المعنى المشترك ما أمكن ذلك قط.

ومثل هذه المعاني تسير وفق ترتيب نستطيع من خلاله إدراكها:

فأولا: لابد من إدراك المعاني الحسية المشاهدة.

وثانيا: أن يعقل معانيها الكلية.

وثالثا: تعريف الألفاظ الدالة على تلك المعاني الحسية والعقلية.

فهذه المراتب الثلاثة لابد منها في كل خطاب.

وخلاصة الأمر أن الإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد، ويعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد مع العلم بالفارق المميز، وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يعلم في الشاهد"(١).

فنحن نعلم أن الله سبحانه لما خلق الخلق جعله على قسمين: غيب وشهادة، فأما عالم الشهادة، فهو مدرك لرؤيته أو لرؤية نظيره، "والشيء إنما تدرك حقيقته إما بمشاهدته أو بمشاهدة نظيره"(٢).

ومن الغيب: الله سبحانه وتعالى، ومنه ما هو مخلوق كالملائكة والجنة والنار، وما بعد الموت، وعلى هذا جرى تفسير بعض السلف، قال الربيع بن أنس رحمه الله: {الذين يؤمنون بالغيب} [البقرة: الآية:٣]، آمنوا بالله

---

(١) انظر: شرح حديث النزول، ١٠٤-٢٠٦. والتدمرية، ٤٢-٤٦ و٩٧. ومجموع الفتاوى: ١٣ / ٢٨٩ -٢٩٠ وشرح الطحاوية: ٦٤ — ٦٨، بتصرف يسير.

(٢) التدمرية: ٥٦.

=

وملائكته ورسله واليوم الآخر وجنته وناره ولقائه وآمنوا بالحياة بعد الموت، فهذا كله غيب[١].

وعن قتادة[٢] رحمه الله قال في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البَقَرَةِ: ٣] قال: "آمنوا بالجنة والنار والبعث بعد الموت وبيوم القيامة، وكل هذا غيب"[٣].

وقال عطاء بن أبي رباح[٤] رحمه الله: "من آمن بالله فقد آمن بالغيب"[٥]،

فلما كان الله تعالى غيبًا عنا لم نحط به ولم ندركه، وقد ذكر لنا سبحانه، كثيرًا من أسمائه وصفاته لنتعبد بها فإنا نعتبر الغائب بالمشاهد وإن كنا نؤمن أن ما أخبرنا الله تعالى به عن نفسه سبحانه لم يدرك العباد مثله الموافق له في الحقيقة من كل وجه، لكن في مفرداته ما يشبه مفرداتهم من بعض الوجوه[٦].

ويتبين هذا بأن في معارفنا أموراً لم تخرج من أذهاننا، وإنما هي باقية فيها بالمعنى الكلي لها، وإذا خوطبنا بوصف ما غاب عنا لم نفهم ما قيل لنا إلا

---

(١) تفسير ابن جرير: ١/ ١٣٩.

(٢) أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي، إمام حافظ مفسر كان ضريراً، وكان من أوعية العلم وممن يضرب به المثل في قوة الحفظ، جالس الحسن ثنتي عشرة سنة، يصلي معه الصبح ثلاث سنين توفي رحمه الله عام ١١٨هـ. انظر: السير: ١/ ١٥٣.

(٣) تفسير ابن جرير: ١/ ١٣٤.

(٤) أبو محمد عطاء بن رباح المكي، العالم الجليل، مفتي مكة، سيد التابعين علما وعملا، وإتقانه أخذ عنه أبو حنيفة وأدرك مئتين من الصحابة، توفي رحمه الله عام ١١٤هـ. انظر: السير: ٥/ ٧٨، وفيات الأعيان: ٣/ ٢٦١.

(٥) تفسير ابن كثير: ١/ ٦٧.

(٦) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٥/ ٢٥١-٢٥٢.

بمعرفة المشهود لنا، فلولا أننا رأينا الناس وأدركنا الأمور الحسية كالجوع والعطش لم نفهم ما يقال لنا في هذه الأمور، لولا أننا رأيناها وأدركناها ووقع لنا ما يشابهها، وكل خطاب يحمل معان لا يمكن فهمها إلا أن يعرف عينها أو ما يناسب عينها، ويكون بينهما قدر مشترك ومشابهة في أصل المعنى وإلا فلا يحصل للخطاب مقصود البتة "لأن القصد بالإخبار والوصف تعريف المخاطبين، والمخاطبون لا يعرفون الخصوصيات التي هي خصوص ذات الله وصفاته، فلو أخبروا بذلك وحده مجرداً لم يعرفوا شيئا، بل ربما أنكروا ذلك، فإذا خوطبوا بالمعاني المشتركة وأزيل مفسدة الاشتراك بما يقطع التماثل بقي المخاطبون أحد رجلين..."(١).

ومن هنا قرر شيخ الإسلام رحمه الله أنه لابد فيما شهدناه وما غاب عنا من قدر مشترك هو مسمى اللفظ المتواطئ، فبهذه الموافقة والمشاركة المشابهة والمواطأة نفهم الغائب ونثبته، وهذه خاصة العقل، ولولا ذلك لم نعلم ما نحسه ولم نعلم أمورا عامة ولا أمورا غائبة عن إحساسنا الباطن والظاهر، ولهذا من لم يحس الشيء ولا نظيره لم يعرف حقيقته.

المسألة السابعة: التفاوت والتمايز أولى أن يكون بين صفات الخالق سبحانه وصفات خلقه.

وفي ذكر القدر المشترك بين صفات الله سبحانه وصفات خلقه إنما نذكرها من باب قياس الأولى(٢)، حتى لا يكون هناك تشبيه له سبحانه بخلقه، ويمكن أن ينطبق هنا ما قرره الإمام أحمد رحمه الله عندما قال: "اعلم أن

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢/ ٦٨.

(٢) قياس الأولى: هو أن يكون الغائب أولى بالحكم من الشاهد. انظر: الدرء: ١/ ٢٩، والمذكرة في أصول الفقه للشنقيطي: ٣٣٩ -٣٤٢، طبعة المجمع.

الشيئين إذا اجتمعا في اسم يجمعهما فكان أحدهما أعلى من الآخر، ثم جرى عليهما اسم مدح فكان أعلاهما أولى بالمدح، وأغلب عليه، وإن جرى عليه اسم ذم فأدناهما أولى به"(١) مع-بداهة العلم-أن الله تعالى وتقدس أن يجري عليه اسم ذم سبحانه، فكما مر معنا - التفاوت بين حقائق المسميات المشتركة بين خلقه مع وجود قدر مشترك علمنا منه تلك الأسماء ومعانيها.

فإن التفاوت والتمايز أولى أن يكون بين صفات الخالق سبحانه وصفات خلقه، ذلك أن: "الله تعالى لا تضرب له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه، فإن الله سبحانه لا مثيل له، بل له المثل الأعلى، فلا يجوز أن يشترك هو والمخلوق في قياس تمثيل ولا في قياس شمول(٢) تستوي أفراده، ولكن يستعمل في حقه المثل الأعلى وهو: أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به، وكل ما تنزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أولى بالتنزيه عنه، فإذا كان المخلوق منزه عن مماثلة المخلوق مع المماثلة في الاسم، فالخالق أولى أن ينزه عن مماثلة المخلوق وإن حصلت موافقته في الاسم"(٣).

والله سبحانه أخبر أنه لا مثل له ولا كفؤ ولا نظير فإن "اسم الله (الصمد) يتضمن صفات الكمال، والاسم (الأحد) يتضمن نفي المثل(٤).

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة: ص: ١٢٢.

(٢) قياس الشمول هو: قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر وهو محل عناية المناطقة. انظر: معيار العلم: ٩٨، التعريفات: ١٨١.

وأما قياس التمثيل فهو حمل فرع على أصل حكم بجامع بينهما وهو محل عناية الفقهاء. انظر: المذكرة للشنقيطي: ٤١٨.

(٣) التدمرية: ٥٠.

(٤) شرح حديث النزول: ٧٨.

=

وقد علم أن أهل السنة والجماعة أثبتوا لله تعالى الصفات مع نفي مماثلتها الصفات خلقه، فهو سبحانه ذو الجلال وذو الكمال، المتصف بالكمال المطلق، المنزه عن النقص مطلقا.

قال أبو يوسف[١] رحمه الله: "قد أمرنا الله أن نوحده، فليس التوحيد بالقياس؛ لأن القياس يكون في شيء له شبه ومثل، فالله تعالى وتقدس لا شبه له ولا مثل له، تبارك الله أحسن الخالقين، ثم قال: ويدرك التوحيد بالقياس وهو خالق الخلق بخلاف الخلق، ليس كمثله شيء تبارك وتعالى"[٢]

المسألة الثامنة: القدر المشترك أو ما يسمى المعنى العام ليس من لوازمه ما ينفى عن الله، بل لوازمه كلها صفات كمال يوصف الله بها.

قال ابن تيمية: "أن يقال هب أنه حصل بين المسميين قدر مشترك هو ما اتفقا فيه، وهو المعنى العام الكلي، لكن هذا المعنى العام الكلي لا يكون كليا إلا في الذهن لا في الخارج، لكن ما كان لازما لهذا المعنى العام كان لازما للموصوف به، وهذا لا محذور فيه، بل هو حق، فإذا كان الخالق موجودا والمخلوق موجودا، أو هذا قائم بنفسه وهذا قائم بنفسه، أو قيل: هذا حي عليم رحيم، وقيل: هذا حي عليم رحيم، كان القدر العام الكلي المتفق هو مسمى الوجود والقيام بالنفس والحياة والعلم والرحمة أو مسمى أنه موجود قائم بنفسه حي عالم رحيم.

---

(١) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي، إمام مجتهد من أخص أصحاب أبي حنيفة، وأحد تلاميذه البارزين، صحبة سبع عشرة سنة، كان الرشيد يبالغ في إجلاله، توفي عام ١٨٢هـ. انظر: السير: ٨/ ٥٣٥، وفيات الأعيان: ٦/ ٣٧٨.

(٢) التوحيد لابن منده: ٣/ ٣٠٦.

وهذا المعنى العام ليس من لوازمه ما ينفى عن الله، بل لوازمه كلها صفات كمال يوصف الله بها، وإنما يكون لوازمه صفة نقص إذا قيّد بالعبد فقيل: وجود العبد وعلم العبد ورحمة العبد، فالنقص يلزمه إذا كان مقيدا مختصا بالعبد، والله منزه عما يختص به العبد.

وأما إذا اتصف الرب به أو أُخذ مطلقا غير مختص بالعبد ففي هذين الحالين لا يلزمه شيء من النقائص أصلا، فتبين أن إثبات القدر العام المتفق عليه لا محذور فيه أصلا[١]."

المسألة التاسعة: الأسماء والصفات تنقسم إلى قسمين:

- قسم يختص به الله.
- وقسم يوصف به الله ويوصف به العبد.

وقد بين شيخ الإسلام رحمه الله أن الأسماء والصفات نوعان:

- فنوع يختص بالله تعالى مثل الإله، ورب العالمين، ونحو ذلك، فهذا لا يثبت للعبد بحال.
- ونوع يوصف به العبد في الجملة كالحي والعالم، فهذا لا يجوز أن يثبت للعبد مثل ما يثبت للرب أصلا.

ثم بين رحمه الله أن هذا النوع الثاني لا يلزم منه التماثل، وبين ذلك بأمور:

(١) الصفدية (٢ / ٩).

١. أن ما يختص به الرب سبحانه، فهذا ما يجب له ويجوز ويمتنع عليه، ليس للعبد فيه نصيب.

٢. وما يختص بالعبد كعلمه وقدرته وحياته، فهذا إذا جاز عليه الحدوث والعدم لم يتعلق ذلك بعلم الرب وقدرته، وحياته، فإنه لا اشتراك فيه.

٣. المطلق الكلي، وهو مطلق الحياة والعلم والقدرة، فهذا المطلق ما كان واجباً له كان واجبا فيها، وما كان جائزاً عليه كان جائزاً عليها، وما كان ممتنعا عليه كان ممتنعا عليهما، فالواجب أن يقال: هذه صفة كمال حيث كانت، ويجوز أن تقارن هذه في كل محل، وأما الممتنع عليهما فيمتنع أن تقوم هذه الصفات إلا بموصوف قائم بنفسه، وهذا المطلق الكلي وهو الذي من خلاله نفهم ما خوطبنا به"[١].

فعلم من هذا القدر المشترك أن وجوده الذهني على الإطلاق، وأما إذا خرج وأضيف فإنه يدخله الخصائص، فظاهر ما أضيف لله مختص به على ما يليق به سبحانه، وظاهر ما أضيف للمخلوق مختص به لائق به[٢].

- ومما يزيد الأمر وضوحا أن الحس والواقع يشهد بأن تماثل الأسماء لا يقتضي التشابه، والأمثلة كثيرة جدا، ومنها: للإنسان يد وللحيوان يد، فلا هذه تشبه هذه ولا تلك تشبه تلك، وإنما بينهما فارق ملموس، وهذا إنما علمناه بالمشاهدة، فإذا تصورنا هذا الفارق بين المخلوقات، فإن الفارق بين الخالق والمخلوق من باب أولى.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى: ٢/ ٦٢-٦٣، منهاج السنة: ٢/ ٥٩٦-٥٩٨، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة: ١٠٨٢-١٠٨٣، التدمرية: ٣٩-٤٠.

(٢) شرح الطحاوية: ٦١-٦٣ بتصرف. وانظر: دعوة التوحيد للهراس ١٧-١٨.

ومما يجدر التنبيه له أن إثبات الصفات الله تعالى لا تقتضي بالضرورة مشابهتها للعبد، وهذا هو الذي جعل النافين للصفات يصلون لهذا، ذلك أنهم ظنوا أن ما وصف الله به نفسه من جنس ما توصف به أجسام العباد، فيرون ذلك مستلزما للجمع بين النقيضين، وذلك مثل إنكارهم لنزول الله تعالى؛ لأنهم رأوا فيه جمعا بين كونه فوق العرش ومع نزوله، وهذا ممتنع في مثل أجسامهم(١).

المسألة العاشرة: أن بين المخلوقات قدراً مميزاً، فالخالق أولى بذلك.

إذا تأملنا في مخلوقات الله تعالى نجد أن هناك مخلوقات لم يستطع العباد أن يدركوا كنهها مع قربها منهم، ومن أوضح ما يدل على ذلك : الروح٢، فإنها مخلوقة، ولم يدرك العبد كنهها، بل إنها تختلف عن البدن، مع أن كليهما ملاصق للإنسان، فالروح تتكلم وتسمع وتبصر وتنزل وتصعد؛ كما ثبت بالنصوص الصحيحة والمنقولات الصريحة، ومع ذلك فليست صفاتها وأفعالها كصفات البدن وأفعاله، فإذا لم يجز أن يقال: إن صفات الروح وأفعالها مثل صفات الجسم الذي هو الجسد وهي مقرونة به، وهما جميعا الإنسان، فإذا لم يكن روح الإنسان مماثلا للجسم الذي هو بدنه، فكيف يجوز أن يجعل الرب

---

(١) انظر: شرح حديث النزول ٣٩٥-٣٩٦.

(٢) ضرب شيخ الإسلام رحمه الله لتقرير هذه المسألة ثلاثة أمثال: مثالان ذكرهما في كتاب (التدمرية) وهما الروح والجنة، ومثال ثالث وهو الملائكة ذكره في مجموع الفتاوى: ٥/ ٢١١، والأمر منطبق على الغيبيات عمومًا، ويتضح منها -كالجن مثلا -لتقرير هذه المسألة.

=

تبارك وتعالى وصفاته وأفعاله مثل الجسم وصفاته وأفعاله[1]، وأهل القول هم أعجز عن أن يحدوه أو يكيفوه سبحانه منهم عن أن يحدوا الروح أو يكيفوها[2].

---

(١) انظر: شرح حديث النزول: ١١٨-١١٩، ٣٩٦

(٢) انظر: التدمرية، ٥٠-٥٧.



الخاتمة



يمكن تلخيص الأصول الإجمالية لمسألة القدر المشترك عند علماء أهل السنة من خلال الحقائق الآتية:

أولاً: أن القدر المشترك يراد به: ما تشترك فيه الموجودات من: معاني، ذهنية، كلية، مطلقة،

فما من مسميين إلا وبينهما:

- قدر مشترك.
- وقدر مميز.

قال ابن تيمية عليه رحمة الله: "ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك وقدر فارق، وهذا القدر المشترك يكون عند التجرد والإفراد، مثل لو قلت: يد، فهي عند الإطلاق تصدق على يد الله وعلى يد آدم، وأما عند التقييد والإضافة مثل قولنا: يد الله فهذه الإضافة تخرج يد آدم، ولو قلنا: يد آدم فإنه يخرج منها يد الله عز وجل.

وقال ابن تيمية: " المعاني الدقيقة تحتاج إلى إصغاء واستماع وتدبر. وذلك أن الماهيَّتين إذا كان بينهما قدر مشترك وقدر مميز، واللفظ يُطلق على كلٍّ منهما:

١. فقد يطلق عليهما باعتبار ما به تمتاز كلُّ ماهيَّة عن الأخرى، فيكون مشتركًا الاشتراك اللفظي.

٢. وقد يكون مطلقًا باعتبار القَدْر المشترك بين الماهيَّتين، فيكون لفظًا متواطئًا"[١].

وقال ابن تيمية: "القدر المشترك إنما يكون في العلم، لا يكون في الوجود"[٢].

ثانياً: أن نعلم أن المعنى العام لا يقتضي تماثلاً من كل وجه.

وذلك أن لكل ماهيتين: معنى عامًا اشتركا فيه، ومعنى خاصًا افترقا فيه.

- **فالمعنى العام**: الذي اشتركا فيه هو **(القدر المشترك)** الذي لا يقتضي تماثلا من كل وجه.
- **والمعنى الخاص**: وحين تكون الخصائص والإضافات تتمايز هاتان الماهيتان وهو **(القدر المميز)**.

ثالثاً: أن الكليات التي يتفق فيها الشيئان إنما هي في الأذهان لا في الأعيان.

فليس في الموجودات الخارجية اثنان اشتركا في شيء فضلا عن أن يكون الخالق تعالى مشاركا لغيره في شيء من الأشياء سبحانه وتعالى.[٣]"

فالمقصود بالقدر المشترك هو المعنى العام الكلي المقدر في الذهن.

ومثال ذلك: لفظ أو مسمى "الوجود" فهذا اللفظ يطلق على الخالق والمخلوق فيقال الله موجود والمخلوق موجود.

ولكن هذا الإطلاق أو هذا القدر المشترك هو في الوجود الذهني فقط لا في الوجود العياني أو الخارجي.

---

(١) انظر: العقود الدرية في مناقب ابن تيمية لابن عبد الهادي ص: ١٥٢.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٠/ ١٩١.

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٥ /١٨٣)

يقول ابن قدامة رحمه الله: "والرجل له وجود في:

- الأعيان،
- والأذهان،
- واللسان.

فوجوده في الأعيان لا عموم له إذ ليس في الوجود رجل مطلق بل إما زيد وإما عمرو.

وأما وجوده في اللسان فلفظة (الرجل) قد وضعت للدلالة عليه.

وأما الذي في الأذهان من معنى الرجل فيسمى كليا، فإن العقل يأخذ من مشاهدة زيد: حقيقة الإنسان وحقيقة الرجل، فإن رأى عمرا لم يأخذ منه صورة أخرى، وكان ما أخذه من قبل نسبته إلى عمرو الحارث كنسبته إلى زيد الذي عهده أولا..."(١).

قال شيخ الإسلام رحمه الله: "والقدر المشترك كلي لا يختص بأحدهما دون الآخر، فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدث، ولا فيما يختص بالواجب القديم، فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه .. "(٢).

رابعاً: "أن من قال: إنه يوجد في الخارج كليا، فقد غلط.

فإن الكلي لا يكون كليا قط إلا في الأذهان لا في الأعيان، وليس في الخارج إلا شيء معين، إذا تصور منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، ولكن العقل يأخذ القدر المشترك الكلي بين المعينات، فيكون كليا مشتركا في

(١) روضة الناظر لابن قدامة: ٢/ ٥-٦، ت: النملة.

(٢) التدمرية: ١٢٥-١٢٩.

=



الأذهان.[١]"

خامساً: "ما كان لازما لهذا المعنى العام كان لازما للموصوف به، وهذا لا محذور فيه، بل هو حق.

ومثاله الذي يوضحه:

- إذا كان الخالق (موجودا) والمخلوق (موجودا).
- أو هذا (قائم بنفسه)، وهذا (قائم بنفسه).
- أو قيل: هذا (حي عليم رحيم)، وقيل: (هذا حي عليم رحيم).

كان القدر العام الكلي المتفق هو: مسمى (الوجود) و (القيام بالنفس) و (الحياة) و (العلم) و (الرحمة) أو مسمى أنه (موجود) (قائم بنفسه) (حي) (عالم) (رحيم).

وهذا المعنى العام ليس من لوازمه ما ينفى عن الله، بل لوازمه كلها صفات كمال يوصف الله بها.

- وإنما يكون لوازمه صفة نقص إذا قيّد بالعبد فقيل: وجود العبد وعلم العبد ورحمة العبد، فالنقص يلزمه إذا كان مقيدا مختصا بالعبد، والله منزه عما يختص به العبد.
- وأما إذا:
  - اتصف الرب به.
  - أو أُخذ مطلقا غير مختص بالعبد.

ففي هذين الحالين لا يلزمه شيء من النقائص أصلا، فتبين أن إثبات القدر العام المتفق عليه لا محذور فيه أصلا"[٢].

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤ / ٣٠٨)

(٢) الصفدية (٢ / ٩).

سادسا: أن المقصود بالقدر المميز: أن بين الموجودين في الوجود الخارجي قدر مميز وفارق بينهما، وعليه فإن لله وجوداً يختص به وللمخلوق وجود يختص به.

- فأما وجود الله فمعلوم أن الله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا صفاته ولا أفعاله، فلا يجوز أن يثبت له شيء من خصائص المخلوقين ولا يمثل بها.
- وهكذا الشأن في وجود المخلوق العياني فلا أن يثبت لشيء من الموجودات مثل شيء من صفاته ولا مشابهة في شيء من خصائصه، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا.

وإذا كان المثل هو الموافق لغيره فيما يجب ويجوز ويمتنع، فهو سبحانه لا يشاركه شيء فيما يجب له ويمتنع عليه ويجوز له.

بل إن المخلوق لا يشارك مخلوقا في شيء من صفاته، فكيف يكون للخالق شريك في ذلك، لكن المخلوق قد يكون له من يماثله في صفاته، والله تعالى لا مثل له أصلا.

- وأما ما يتقدس الرب تعالى ويتنزه عنه من النقائص والآفات فهي ليست من لوازم ما يختص به، ولا من لوازم القدر المشترك الكلي المطلق أصلا، بل هي من خصائص المخلوقات الناقصة، والله تعالى منزه عن كل نقص وعيب"[١].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٨٣ -٨٥) بتصرف.

=

سابعاً: أنه "ليس في الموجودات الخارجية اثنان اشتركا في شيء فضلا عن أن يكون الخالق تعالى مشاركا لغيره في شيء من الأشياء سبحانه وتعالى" (١)

ثامناً: أن وجه خطأ الذين ضلوا في هذا الباب.

أن"هؤلاء أخذوا قدرا مشتركا بين ما أثبته الله لنفسه من الصفات والأفعال وبين ما للمخلوقين من ذلك وحكموا بذلك القدر المشترك على خصائص الرب سبحانه، ثم ألغوا حكم تلك الخصائص واعتبارها، ثم جعلوا حكمها حكم خصائص المخلوقين.

فأخطأوا من أربعة أوجه مثاله:

- أنهم أخذوا قدرا مشتركا بين اليد القديمة والحادثة.
- ثم حكموا بما فهموه من ذلك القدر المشترك على القديمة.
- ثم ألغوا القدر الفارق بين اليد واليد.
- ثم جعلوا خصائص أحدهما هي خصائص الأخرى واعتبر هذا منهم في كل صفة يريدون نفيها"(٢).

تاسعًا: أن الصواب والحق في هذه المسألة يوضحه:

إنك إذا أخذت لوازم المشترك والمميز وميزت هذا من هذا صح نظرك ومناظرتك، وزال عنك اللبس والتلبيس، وذلك أن الصفة يلزمها لوازم من حيث هي هي فهذه اللوازم يجب إثباتها ولا يصح نفيها إذ نفيها ملزوم كنفي الصفة.

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥ /١٨٣)

(٢) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ٤/ ١٢١٦-١٢١٨

مثاله: الفعل والإدراك للحياة فإن كل حي فعال مدرك؛ وإدراك المسموعات بصفة السمع، وإدراك المبصرات بصفة البصر، وكشف المعلومات بصفة العلم؛ والتمييز لهذه الصفات فهذه اللوازم ينتفي رفعها عن الصفة فإنها ذاتية لها ولا يرتفع إلا برفع الصفة، ويلزمها لوازم من حيث كونها صفة للقديم مثل كونها واجبة قديمة عامة التعلق فإن صفة العلم واجبة لله قديمة غير حادثة متعلقة بكل معلوم على التفصيل.

وهذه اللوازم منتفية عن العلم الذي هو صفة للمخلوق، ويلزمها لوازم من حيث كونها صفة له مثل كونها ممكنة حادثة بعد أن لم تكن مخلوقة غير صالحة للعموم مفارقة له.

فهذه اللوازم يستحيل إضافتها إلى القديم.

واجعل هذا التفصيل ميزانا لك في جميع الصفات والأفعال واعتصم به في نفي التشبيه والتمثيل؛ وفي بطلان النفي والتعطيل.

مثاله: واعتبره في العلو والاستواء تجد هذه الصفة يلزمها كون العالي فوق السافل في القديم والمحدث فهذا اللازم حق لا يجوز نفيه. (وهذا مايسمى القدر المشترك).

ويلزمها كون السافل حاويا للأعلى محيطا به حاملا له، والأعلى مفتقر إليه، وهذا في بعض المخلوقات لا في كلها، بل بعضها لا يفتقر فيه الأعلى إلى الأسفل، ولا يحويه الأسفل ولا يحيط به ولا يحمله، كالسماء مع الأرض. (وهذا ما يسمى القدر المميز للمحدث الذي هو المخلوق).

فالرب تعالى أجل شأنا وأعظم أن يلزم من علوه ذلك، بل لوازم علوه من خصائصه، وهي حمله للسافل، وفقر السافل إليه، وغناه سبحانه عنه،

وإحاطته عز وجل به، فهو فوق العرش مع حمله العرش وحملته، وغناه عن العرش، وفقر العرش إليه، وإحاطته بالعرش، وعدم إحاطة العرش به، وحصره للعرش، وعدم حصر العرش له، وهذه اللوازم منتفية عن المخلوق. (وهذا مسمى بالقدر المميز للخالق).

وأصحاب التلبيس واللبس لا يميزون هذا التمييز ولا يفصلون هذا التفصيل، ولو ميزوا وفصلوا لهدوا إلى سواء السبيل وعلموا مطابقة العقل الصريح للتنزيل، ولسلكوا خلف الدليل، ولكن فارقوا الدليل وضلوا عن سواء السبيل."(١)

عاشرا: اصطلاحات هذه المسألة تختلف مسمياتها بحسب الفنون

فالقدر المشترك يراد به: ما تشترك فيه الموجودات من: معاني، ذهنية، كلية، مطلقة ولا بد من تفصيل المراد بهذه الألفاظ (مشترك، معنى، ذهني، كلي، مطلق) وبيان محترزاتها:

فأما (المشترك): فإنه اللفظ الموضوع لمعان متعددة(٢).

والمراد بالاشتراك هنا ما يسميه النحاة: (اسم جنس)، ويسمي معانيه المنطقيون: (كليات)، كما يسميه المناطقة أيضا: (المتواطئ المشكك)، وهو اللفظ المفرد الدال على أعيان متعددة، بمعنى عام مشترك بين تلك الأفراد لا على السواء، بل على التفاوت والتفاضل "لكن هذا التفاضل في الأسماء المشتركة لا يمنع أن يكون أصل المعنى مشتركاً كلياً، فلا بد في الأسماء المشككة

---

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ٤/ ١٢١٦-١٢١٨

(٢) انظر: التعريفات للجرجاني (٢٧٤).

=

من معنى كلي مشترك، وإن كان ذلك لا يكون إلا في الذهن"[١]. - وقريب من هذا قولنا: (كلي) فإن (المشترك) أحد أنواع (الكلي)، واللفظ الكلي هو: "ما لا يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه"[٢].

- وقولنا: (معنى) بين، ويخرج به أمران:

١. أن يكون الاشتراك باللفظ فحسب، فيكون من باب المشترك اللفظي (كما يقول بذلك بعض المعطلة).

مثل قولهم: إن تسمية الله (سميعاً) وتسمية المخلوق (سميعاً) هو مشترك لفظي، بل منهم من زعم أن لفظ (الوجود) مقول بذلك الاشتراك اللفظي، من جنس تسمية المبتاع (مشتريا) وتسمية

---

(١) مجموع الفتاوى (٩/ ١٤٥). وانظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٠٥، ٣٢٨) (٩/ ١٤٧)، الصفدية (٢/ ٦)، درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٢٥)، بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٧٨)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٨٦).

وإنما أطلق على هذه المسألة: (القدر المشترك) -مع أنها من قبيل المتواطئ المشكك كما تقدم- لأن الكلام بعد هذا الإطلاق يوضح المراد به، وهو القول بأن الاشتراك كان في (معان) ذهنية، فليس الاشتراك هنا في مجرد اللفظ الذي لا يكون معه أدنى علاقة في المعنى بين المشتركين. على أن شيخ الإسلام قد بين في بعض مناظراته صحة التعبير بالاشتراك عن الأشياء المتواطئة باعتبار القدر المميز بينها، انظر: مناظرة في الحمد والشكر ضمن مجموع الفتاوى (١١/ ١٤١-١٤٢)، وعلى العموم فإذا فهم المعنى تجوز في التعبير عنه بالمصطلحات المقاربة.

(٢) شرح حديث النزول ضمن مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٥/ ٣٤٣)، وانظر: معيار العلم في المنطق للغزالي (٤٥)، المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي ضمن مجموع: المصطلح الفلسفي عند العرب للأعسم (٣١٨)، التعريفات للجرجاني (٢٣٩)، الكليات للكفوي (٧٤٥).

=

الكوكب المعروف (المشتري)، فلا يكون هناك أدنى علاقة في المعنى بين هذين الأمرين[١].

٢. أن يكون الاشتراك في الحقيقة (الكيفية)، كما يقول به بعض الممثلة.

وقولنا (الذهني): أي إن هذا المعنى المشترك غير موجود في الخارج، وإنما هو معنى يفهم في الذهن، والذهن يفهمه مطلقة، أي غير مختص بواحد من الأشياء المعينة، بل يفهم منه الذهن قدرة يوجد في الأشياء المتباينة (وهذا معنى القول بأنه: مطلق[٢]، وإنما الذي يكون في الخارج هو القدر المختص المعين، المقيد"[٣].

وعليه فإن ذلك القدر المشترك الكلي لا يكون ثابتاً بعينه في الأمور المتعينة في الوجود الخارجي[٤]، فالاشتراك إنما يكون في الوجود الذهني، وأما الوجود الخارجي فلا اشتراك فيه، بل كل موجود فله ما يخصه من حقيقته مما لا يشركه فيه غيره، بل ليس بين موجودين في الخارج شيء بعينه اشتركا فيه،

---

(١) انظر قولهم بالاشتراك اللفظي في الصفات مع الرد عليه في: مجموع الفتاوى (٥/٢١٠)، شرح حديث النزول ضمن مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٥/ ٣٣١-٣٣٢)، درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٢٤-٣٢٥)، بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٧٨)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٥١٨).

(٢) قال يوسف ابن الجوزي: "المطلق: ما دل على شيء غير معين باعتبار حقيقة شاملة لجنسه"، الإيضاح لقوانين الاصطلاح (١٩)، وانظر: التعريفات للجرجاني (٢٨٠).

(٣) انظر: التدمرية (١٢٨)، مجموع الفتاوى (٩/ ١٤٧)، اقتضاء الصراط المستقيم-ت: الفقي (٤٦٤)، بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٧٩)، منهاج السنة النبوية: ٢/ ١١٩-١٢٠، ٥٢٦)، الرد على الشاذلي في حزبه (٢١٩).

(٤) انظر: منهاج السنة النبوية (٢/ ١١٩).

=

ولكن تشابها، ففي هذا نظير ما في هذا، كما أن هذا نظير هذا، وكل منهما متميز بذاته وصفاته عما سواه، فكيف الخالق سبحانه وتعالى"(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "المعاني لا تكون مطلقة وعامة إلا في الأذهان، لا في الأعيان، فلا يكون موجود وجوداً مطلقاً أو عاماً إلا في الذهن، ولا يكون مطلق أو عام إلا في الذهن، ولا يكون إنسان أو حيوان مطلق وعام إلا في الذهن، وإلا فلا تكون الموجودات في أنفسها إلا معينة مخصوصة متميزة عن غيرها"(٢).

فالذهن يفهم من (السميع) قدراً مطلقاً، وهو (مطلق السمع)، ولا يوجد في الخارج شيء يسمى: (سمعاً) بهذا الإطلاق، بل لا يوجد إلا مضافاً معيناً (سمع الله) أو (سمع المخلوق)، فهذا اللفظ المشترك المطلق يتناول الاثنين، لكن هذا المشترك لا وجود له في الخارج عقلا، ولا لفظه موجود في الكلام سمعاً، بل موجود مطلق يتناولهما جميعاً، لا يختص بخالق ولا مخلوق، ولا يوجد في الخارج، ولا هو موجود في كلام الله ورسوله(٣).

وبهذا يتبين معنى القدر المشترك بين الأشياء، وأن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور: هو تشابهها من ذلك الوجه، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا، لا أن الموجودات في الخارج يشارك أحدهما الآخر

(١) اقتضاء الصراط المستقيم –ت: الفقي (٤٦٤)، وانظر: درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٨٤).
(٢) شرح حديث النزول ضمن مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٥/ ٣٣٠)، وانظر: مجموع الفتاوى (٩/ ٦٠).
(٣) الرد على الشاذلي في حزبيه لشيخ الإسلام –ت: العمران (٢٢٠).
=

في شيء موجود فيه، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته، وصفاته، وأفعاله"(١).

الحادي عشر: أن من نفى القدر المشترك فقد عطل، ومن نفى القدر الفارق فقد مثل.

قال ابن تيمية: "وأهل السنة والجماعة لما أثبتوا القدر المشترك في معاني صفات الخالق سبحانه والمخلوق سلموا بذلك من التعطيل.

ولما أثبتوا القدر المتميز والفارق بينهما في لحقائق سلموا من التشبيه.

فبإثباتهم لهذا القدر المشترك والقدر المميز توسطوا القول بين التعطيل والتمثيل"(٢).

وقال ابن تيمية: "وآخرون توهموا أنه إذا قيل: الموجودات تشترك في مسمى الوجود، لزم التشبيه والتركيب، فقالوا: لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي، فخالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم من أن الوجود ينقسم إلى قديم ومحدث، ونحو ذلك من أقسام الموجودات.

وطائفة ظنت أنه إذا كانت الموجودات تشترك في مسمى الوجود، لزم أن يكون في الخارج عن الأذهان موجود مشترك فيه، وزعموا أن في الخارج عن الأذهان كليات مطلقة، مثل وجود مطلق، وحيوان مطلق، وجسم مطلق ونحو ذلك، فخالفوا الحس والعقل والشرع، وجعلوا ما في الأذهان ثابتًا في الأعيان،

---

(١) التدمرية، ص: (١٢٨)، وانظر: بيان تلبيس الجهمية–ط: القاسم (١/ ٣١٥)، و ط (المجمع (٦/ ٤٨٩)، جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية (١٣١–١٣٣).

(٢) انظر: ششرح حديث النزول ص: ٨٠–٨١. والصفدية ص: ١٠–١٠٢.

=

وهذا كله من نوع الاشتباه. ومن هداه الله فرق بين الأمور وإن اشتركت من بعض الوجوه، وعلم ما بينهما من الجمع والفرق، والتشابه والاختلاف"(١).

وقال ابن تيمية: "وبهذا يتبين غلط النفاة في لفظ التشبيه، فإنه يقال: الذي يجب نفيه عن الرب تعالى اتصافه بشيء من خصائص المخلوقين، كما أن المخلوق لا يتصف بشيء من خصائص الخالق، أو أن يثبت للعبد شيء يماثل فيه الرب، وأما إذا قيل: حي وحي، وعالم وعالم، وقادر وقادر. أو قيل: لهذا قدرة ولهذا قدرة، ولهذا علم ولهذا علم، كان نفس علم الرب لم يشركه فيه العبد، ونفس علم العبد لا يتصف به الرب، تعالى عن ذلك، وكذلك في سائر الصفات، بل ولا يماثل هذا هذا"(٢).

وقال ابن تيمية: " فمن ظن أن أسماء الله تعالى وصفاته إذا كانت حقيقة لزم أن يكون مماثلا للمخلوقين وأن صفاته مماثلة لصفاتهم كان من أجهل الناس، وكان أول كلامه سفسطة وآخره زندقة، لأنه يقتضي نفي جميع أسماء الله تعالى وصفاته، وهذا هو غاية الزندقة والإلحاد.

ومن فرق بين صفة وصفة مع تساويهما في أسباب الحقيقة والمجاز كان متناقضا في قوله، متهافتا في مذهبه، مشابها لمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض"(٣).

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) الرسالة التدمرية (١ /١٠٨ – ١٠٩).

(٢) منهاج السنة النبوية (٢ / ٥٩٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٢١٢).